

النزوح الداخلي للمناطق الحضرية:
الدراسة التوضيحية المشتركة بين مركز
رصد النزوح الداخلي وجامعة تافتس

الخرطوم، السودان: الحالة الأولى



النزوح الداخلي للمناطق الحضرية: الدراسة التوضيحية المشتركة بين مركز رصد النزوح الداخلي وجامعة تافتس

الخرطوم، السودان: الحالة الأولى

أغسطس / آب 2008

كارين جاكوبسين، مركز فينشنتاين الدولي، جامعة تافتس
بالتعاون مع:
مركز رصد النزوح الداخلي، جنيف

صار استهداف التجمعات السكانية الريفية واستئصال شأفتها وقسرها على النزوح في العديد من مناطق الصراعات اليوم جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الحربية التي تنتهجها قوات الجيش الحكومية أو قوات المتمردين. وتشمل أبرز البلدان التي شهدت هذا النموذج مؤخراً السودان وشمال أوغندا وكولومبيا وساحل العاج وبورما والصومال. ويفر الكثير من النازحين عبر الحدود ليصبحوا لاجئين في بلدان أخرى، فيما تهاجر نسبة هائلة ومتنامية منهم إلى المناطق الحضرية وخاصة عواصم بلدانهم.

وعلى النقيض من تجمعات النازحين داخلياً القاطنة في المخيمات والذين يسهل تعرفهم ومد يد العون لهم، نجد النازحين داخلياً في المناطق الحضرية بعيدين عن سمع وبصر المجتمع الدولي، حيث تجد وكالات الإغاثة والحكومات صعوبة في تمييزهم والوقوف على محتنتهم من بين السكان الحضريين الذين يعيشون بينهم. ولا نعرف إلا القليل نسبياً عن أعدادهم الدقيقة وبياناتهم الديموغرافية واحتياجاتهم الأساسية ومشاكل الحماية التي يعانون منها. وقد أدركت الحكومات والمنظمات الإنسانية المانحة من جانبيها هذه الفجوة في المعلومات المتوافرة عن هؤلاء، ولذلك، وفي عام 2006، أوكل مركز رصد النزوح الداخلي (وهو أحد أذرع مجلس اللاجئين النرويجي) لمركز فينشنتاين الدولي مهمة إجراء دراسة بحثية تستهدف سد هذه الفجوة.

وقد وضعت لهذه الدراسة ثلاثة أهداف رئيسية كما يأتي:

- إنشاء عدد من الأدوات البحثية العمومية لاستخدامها في توصيف وتصنيف أنماط النازحين داخلياً وتقدير تعدادهم السكاني؛

ترجمة هذا التقرير ونشره كان
بفضل الدعم المالي المقدم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

- توليد بيانات مقارنة تخص النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً في المناطق الحضرية – على أن تشمل هذه البيانات خصائص كل من الفئتين الديموغرافية ووسائلهم في الكسب والاقنيات المعيشي ومدى انتفاعهم بالخدمات واندماجهم الاقتصادي في أوساطهم وما إذا كانت الاحتياجات الخاصة بالمساعدات والحماية للنازحين داخلياً تختلف عنها بالنسبة لغير النازحين داخلياً؛
- الانتفاع بما يتوافر من معلومات في العمل مع الحكومات والمنظمات الإنسانية على إنشاء البرامج واستراتيجيات التوعية والدعوة لمساعدة النازحين داخلياً وحماية حقوقهم.

وقد تم إجراء الدراسة خلال الفترة بين عامي 2006 و 2008، وذلك في ثلاثة مواقع حضرية هي الخرطوم بالسودان وأبيدجان بساحل العاج وسانثا مارتا بكولومبيا. وقد تم إجراء المسوحات الخاصة بالدراسة في كل مدينة من هذه المدن وقد أثمرت الدراسة عن أداة توصيفية مُختبرة وتقرير متكامل وثلاث حالات دراسية ونجد نتائج الدراسة على موقع <http://fic.tufts.edu/> أو من خلال الاتصال بالمؤلفة على العنوان الإلكتروني:

Karen.Jacobsen@tufts.edu

الخرطوم، السودان: الحالة الأولى للدراسة التوضيحية المشتركة بين مركز رصد النزوح الداخلي وجامعة تافنس في النزوح الداخلي للمناطق الحضرية:

كارين جاكوبسن، مركز فينشتاين الدولي، جامعة تافنس
بالتعاون مع:
مركز رصد النزوح الداخلي، جنيف

ملخص تنفيذي

خلال العقود الأخيرة، خلفت الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين الشمال والجنوب في السودان وحوادث الصراع في دارفور أكبر تجمع من تجمعات النازحين داخلياً على مستوى العالم. ونجد قسماً كبيراً من هؤلاء النازحين داخلياً في ربوع العاصمة السودانية الخرطوم والمناطق المحيطة بها. وكانت الدراسة المشتركة بين جامعة تافنس ومركز رصد النزوح الداخلي حول السودان دراسة تجريبية للإعداد والتحضير لدراستنا الأكبر والأكثر شمولية والتي تم إجراؤها في عام 2007، وذلك بعد عامين من توقيع اتفاق السلام الشامل. ورغم أن الاتفاق قد أوحى بالأمل من جديد في عودة النازحين داخلياً إلى ديارهم، إلا أن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية وغياب الخدمات في مناطق العودة والخوف من انتهاك الاتفاق في أي لحظة، جميعها أدى إلى تباطؤ وتيرة العودة.

وقد أجرينا المسح في عدد من المناطق المختارة من الخرطوم الكبرى، ومستبعدين من نطاق تغطية البحث مخيمات النازحين داخلياً. وكانت أهداف المسح بصفة عامة هي موافاة الحكومة السودانية ومجتمع العاملين في حقل العمل الإنساني بتقديرات سكانية للنازحين داخلياً ومعلومات حديثة تناول مناحي التفاوت في الأوضاع المعيشية الخاصة بالنازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً القاطنين خارج المخيمات.

وقد تم إجراء المسح خلال الفترة من 4 إلى 13 مارس / آذار 2007، وشمل المسح 16 وحدة إدارية في أربع محليات في الخرطوم الكبرى وهي محلية أمبدة (أم درمان) ومحلية جبل أولياء ومحلية الخرطوم (الخرطوم) ومحلية شرق النيل (الخرطوم بحري). وقد استعنا في إجراءه بالبيانات المحدثة للإحصاء السكاني الذي أجراه المكتب القومي للإحصاء في نوفمبر / تشرين ثاني 2003. وبعد تقسيم المدينة إلى عدة مناطق تمثل المناطق ذات الكثافة المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة من النازحين داخلياً، قمنا باستخدام أسلوب أخذ العينات القائم على الكثافة السكانية (PPS) وذلك لاختيار وحدات المعاينة الابتدائية (وهي المناطق الإدارية) ثم المعاينة المقطعية لاختيار الأسر. وقد شملت العينة النهائية التي تضمنت 980 أسرة 6764 فرداً، منهم 2846 فرد دون سن الثامنة عشرة. وقد أجرينا تحليلاً ثانوياً لبياناتنا لكي نحدد السمات الغالبة للنازحين داخلياً، ثم قمنا بمقارنة هذه المجموعة الفرعية بغير النازحين داخلياً.

عرض عام لنتائج المسح

الخصائص الديموغرافية والأسرية للمبحوثين

من بين أفراد عينتنا البحثية التي بلغ قوامها 980 مبحوثاً، وجدنا ما يلي:

- بلغت نسبة الرجال في العينة 58%، وكان متوسط أعمار الرجال 45 عاماً، فيما كان متوسط أعمار النساء 37.5 عاماً. وكان معظم أفراد العينة (ونسبتهم 92%) من المتزوجين.
- كان للأسرة الواحدة ثلاثة أطفال في المتوسط، ولم يكن لدى 12% من الأسر أي أطفال. وبلغ متوسط عدد الأفراد في الأسرة الواحدة 6.9 فرداً، وكان العدد الإجمالي لأفراد أسر جميع المبحوثين في العينة 6.764 فرداً.
- كان ما يقرب من 20% من مبحوثي العينة من الأميين، بينما كان يحمل 20% منهم تعليماً دينياً (قرانياً)، فيما استكمل 20% منهم تعليمهم الابتدائي، وأنهى 26% من العينة تعليمهم الثانوي، وقال 13.5% منهم أنهم تلقوا شيئاً من التعليم الجامعي.
- كان ما يقرب من نصف المبحوثين (ونسبة 48%) يقطنون مساكن مبنية من الطين، بينما كانت نسبة 39% تسكن في منازل من الطوب، و9% في منازل خرسانية. وقالت نسبة 3% فقط أنها تعيش في مساكن مؤقتة (أو أكواخ).
- من حيث العمل، قال 20% من المبحوثين أنهم يعملون في وظائف متفرغة، و27% في وظائف غير متفرغة، و25% في أعمال حرة، فيما كانت نسبة 18% من عينة المبحوثين من ربات البيوت. وبلغت نسبة العاطلين عن العمل 7.7%، فيما قال أقل من 1% منهم أنهم طلبة.
- أتى المبحوثون على ذكر أسماء 98 مجموعة عرقية مختلفة تمثل انتماءاتهم العرقية. وكان الانتماء للمجموعات العرقية الخمس الكبرى - وهي النوبة والجلييين والفور والدناقلة والدينكا - تُمثله نسبة 38% من كامل العينة.

الهجرة إلى الخرطوم

من بين من التقيناهم من المبحوثين، قال 23% منهم أنهم ولدوا في الخرطوم، فيما قال 9.6% منهم أنهم أتوا إلى الخرطوم قبل عام 1970. وقد أجاب عن سؤالنا 'لماذا أتيتم إلى الخرطوم؟' عدد 718 مبحوثاً؛ وهو ما يشير إلى أن ما يقرب من 73% من العينة كانوا قد هاجروا في وقت من الأوقات إلى الخرطوم. وقد شهدت الفترة فيما بين عامي 1983 و 2000 زيادة في موجات الهجرة، ولتأخذ بعدها هذه الموجات في التراجع بدءاً من عام 2000.

الموطن السابق

قمنا بنسب كل مبحوث إلى "موطن سابق" له، وذلك على أساس المكان الذي ولد فيه، والمكان الذي كان يعيش فيه (إن وُجد) قبل مجيئه إلى الخرطوم. وقمنا بتجميع الإجابات في التصنيفات الخمسة التالية:

- 1- "الخرطوم بالإضافة إلى الشمال"، وقد تضمن القادمين من منطقة الخرطوم، والولايات الشمالية (نهر النيل والولاية الشمالية والبحر الأحمر وشمال كردفان وكسلا وقضارف والجزيرة وستار والنيل الأبيض ومدن بابانوسا ومُجلد في شمال كردفان، والتي لا تقع في المناطق الثلاث). ولا تُعتبر هذه المناطق مرتبطة بصفة عامة بأي صراعات، رغم أنها كانت ولا زالت معرضة للجفاف والمجاعة كما استهدفتها مخططات الزراعة المُمكنة ومشروعات التنمية شاملة بناء السدود، والتي أدت لنزوح الكثيرين على مدار أعوام عدة، ولكن بدرجة أقل بكثير عما هو الحال في المناطق الأخرى في السودان. وكان 62% من مبحوثينا قد قدموا من هذه المناطق.
- 2- شمل "الجنوب" منطقة الاستوائية وبحر الغزال الشمالية والوحدة وجونقلي والبحيرات وأعلى النيل. وكما ذكرنا آنفاً، شهدت هذه المنطقة صراعات فيما بين عامي 1982 و 2003. وكانت نسبة 9.5% من أفراد العينة من الجنوب.
- 3- شملت "المناطق الثلاث" بحر الغزال الشمالية ومعظم جنوب كردفان (فيما عدا مدن بابانوسا ومُجلد) وولاية النيل الأزرق الجنوبية. وكما ذكرنا آنفاً، كانت هذه المنطقة محلاً لصراعات دائرية فيما بين عامي 1982 و 2005. وكانت نسبة 12.4% من أفراد العينة تنتمي للمناطق الثلاث.

4- "دارفور" وتشمل غرب وجنوب وشمال دارفور. وكما ذكرنا آنفاً، كانت هذه المنطقة منطقة قحط وصراعات على فترات متقطعة قبل عام 1982، ثم أصبحت منطقة صراعات منذ عام 2003. وقد قدم 14.7% من أفراد العينة من دارفور.

5- "بلدان أخرى" وتشمل القادمين أو من كانوا يعيشون في السابق خارج السودان. وكما نرى في الجدول (2-2)، كانت هذه البلدان تتألف من اليمن (1) وتشاد (3) وإثيوبيا (3) وقطر (2) والإمارات (1) والسعودية (2) ومصر (1). ومن بين الـ 14 مبحوثاً الذين كانوا يقطنون خارج السودان، ولد ثلاثة منهم في السودان، وكانت النسبة الأكبر منهم من المهاجرين إلى الخليج أو تشاد. وكانت نسبة 1.4% فقط من أفراد العينة تعيش في بلدان أخرى. ونظراً لأن محط اهتمامنا في هذا التقرير هو النازحين داخلياً، فإننا سنسقط هؤلاء المهاجرين من البلدان الأخرى من تحليلنا.

وكما هو متوقع، كانت المجموعات العرقية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموطن السابق، حيث أتى معظم المنتمين لقبائل الفور من دارفور، أما المنتمين للدينكا فقد أتوا من الجنوب، فيما أتى المنتمون للنوبة من المناطق الثلاث، وجاء الجعليون في غالبيتهم من الخرطوم/الولاية الشمالية.

وقد وصلت أعداد المهاجرين من الجنوب إلى ذروتها فيما بين عامي 1985 و 1995، ثم تراجعت بشكل كبير بعد عام 2000. وجاء قدوم المهاجرين من دارفور بشكل مستمر وبلا انقطاع إلى حد ما، مع تزايد أعدادهم زيادة طفيفة بعد عام 2000 (بعدما دخل الصراع في دارفور طوراً أكثر حدة).

التوزيع السكاني داخل الخرطوم

جاء توزيع المبحوثين داخل الخرطوم مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بموطنهم السابق. وكان المبحوثون من الخرطوم/الولاية الشمالية موزعين توزيعاً متساوياً في محليات الخرطوم الأربع، أما المبحوثين من دارفور والجنوب والمناطق الثلاث فكانوا أكثر تركيزاً في الخرطوم الجنوبية أو أم درمان، وكلاهما من أفقر المناطق في الخرطوم.

سبب الهجرة

قدم معظم مبحوثينا (69%) إلى الخرطوم بحثاً عن عمل، فيما قالت نسبة 11% أنها أتت فراراً من الصراعات أو سعياً وراء الاستقرار. وكان من بين الأسباب الأخرى التي أوردتها المبحوثون البحث عن مسكن أو أرض (بنسبة 6%) أو التعليم (5%) أو الانضمام للأسرة (5%).

وجاءت أسباب القدوم إلى الخرطوم مرتبطة بشكل كبير بالانتماء العرقي. حيث قال غالبية المنتمين لقبيلة الدينكا (67%) بأنهم قدموا لأسباب متعلقة بالصراع الدائر، فيما قالت جميع المجموعات العرقية الأربع الأخرى بأن البحث عن العمل كان هو السبب الرئيسي الذي دعاها للمجيء.

المؤشرات والتقديرية الخاصة بالنازحين داخلياً

ثمة طريقتين مختلفتين لتعريف النازحين داخلياً في السودان، ويأتي التعريف الأكثر شمولية ليعتبر النازحين داخلياً هم كافة من فروا من المناطق المتأثرة بالصراعات أو أشكال القحط والجفاف الحادة، بغض النظر عن سبب أو توقيت هجرتهم. وفي وسعنا تبرير هذا التعريف للنازحين داخلياً قياماً على سببين رئيسيين، أولهما هو ما قد يكون لدى النازحين داخلياً من نفور من ذكر الصراع باعتباره سبباً لمغادرتهم مسقط رأسهم، أو ربما لعدم رغبة هؤلاء في أن يتم تعريفهم كنازحين داخلياً أو ربما لخشيتهم من تداعيات ذلك. أما السبب الثاني فقد يكون النازحون داخلياً قد أتوا للمدينة لأسباب متعلقة بالعمل، حتى بالرغم من أن السبب الابتدائي الذي حدا بهم للنزوح هو الصراع و/أو القحط. فمتى انطبق أي من هذين الوضعين، لا يقوم المبحوثون في الغالب بتحديد أنفسهم كنازحين داخلياً، حتى بالرغم من أن ظروفهم قد تلي المعايير الخاصة بالنازحين داخلياً والمشروحة في المبادئ التوجيهية.

ونجد تعريفاً أكثر تحفظاً يقوم على تعريف النازحين داخلياً بأنهم الأشخاص الذين غادروا مناطق معروفة بانتشار الصراع أو القحط أو المجاعة فيها أثناء الفترة التي حدث فيها ذلك و/أو الذين ساقوا للصراع أو القحط أو انعدام الأمن الغذائي باعتباره السبب الذي دفعهم للمغادرة.

وقد استخدمنا التعريف الأكثر تحفظاً في الخروج بتقديرية سكانية للنازحين داخلياً، مع إقرارنا في الوقت ذاته بأن هذه التقديرات قابلة للأخذ والرد، ونؤكد على أن تقديراتنا تلك تأخذ المنحى المحافظ. واستخدمنا الأسلوب الأكثر شمولية في مجرد المقارنة بين الأوضاع المعيشية للأشخاص القادمين من المناطق المختلفة، بيد أننا لم نستخدمه للخروج بتقديرية سكانية عن النازحين داخلياً.

وقد قمنا بتحديد النازحين داخلياً قِياماً على موطنهم السابق، عندما أتوا إلى الخرطوم، وقياماً على الأسباب التي ساقوها لتفسير هجرتهم. ومن ثم اعتبرنا النازحين داخلياً هم من قدموا من السودان (أي من داخل السودان ولكن خارج الخرطوم) وانطبقت عليهم أي من الشروط الثلاث التالية:

1. قالوا بأنهم قدموا للخرطوم لأسباب تتعلق بالصراعات أو الجفاف والقحط (وكان ذلك هو السبب الذي ساقه 86 مبحوثاً أو 8.8% من إجمالي العينة).

2. قالوا بأنهم قدموا من الجنوب، أو من المناطق الانتقالية/الثلاث، وكان قدومهم أثناء أو بعد عام 1983 عندما استؤنفت الحرب وبدأت حالات الجفاف والقحط، ولكن قبل عام 2002. ومن بين الـ 93 مبحوثاً القادمين من الجنوب، لبي 80 (86%) منهم هذا الشرط، كما لبي نفس هذا الشرط 85 (70%) فرداً آخرين من واقع 122 فرداً قدموا من المناطق الثلاث. وقد شكل القادمون من الجنوب والمناطق الثلاث إجمالاً نسبة 81% من مبحوثينا من النازحين داخلياً، أو 16.9% من إجمالي العينة.

3. كانوا من دارفور، و قدموا إلى الخرطوم بعد عام 2002. وبلغ عدد من انطبق عليهم هذا الشرط 34 (23.8%) من واقع 143 مبحوثاً من دارفور، وقد شكلوا نسبة 16.7% من المبحوثين من النازحين داخلياً ونسبة 3.5% من إجمالي العينة. ومن خلال تعريفنا للنازحين داخلياً من دارفور بأنهم هؤلاء الذين قدموا بعد عام 2002، فإننا نكون قد استبعدنا بذلك من يحتمل أنهم نزحوا خلال أحداث الصراع والقحط في الثمانينات، ولكنهم لم يقولوا أنهم أتوا لهذه الأسباب (إذا تم إدراجهم في الفئة الأولى). وبلغ إجمالي المبحوثين من دارفور الذين قدموا فيما بين عامي 1983 و 1997 عدد 53 فرداً، قال أربعة منهم أنهم أتوا لأسباب متعلقة بالصراع (وهم مشمولين في الفئة الأولى).

وعلى ضوء هذه المعايير، أمكن إعطاء صفة نازح داخلياً لـ 204 مبحوثاً، أو 20.8% من العينة. وقد بلغ نطاق الثقة الإحصائي في النتائج 2.5%، وهو ما يعطينا مدى متوقعاً يتراوح بين 18.3% و 23.3%. وعليه، فإننا نتوقع أن يشكل النازحون داخلياً فيما بين 18.3% و 23.3% من التجمعات السكانية الحضرية الفاطنة خارج مخيمات النازحين داخلياً.

وكانت النسبة الأكبر من عينة المبحوثين (42%) قد قدمت من المناطق الثلاث، أما القادمون من الجنوب فشكلوا نسبة 39%، فيما شكل النازحون داخلياً من دارفور نسبة 16.7%. وقد شكل المبحوثون من الخرطوم نسبة 2.5% فقط من النازحين داخلياً.

الخروج بتقديرات سكانية عن النازحين داخلياً إلى الخرطوم

بالاستعانة بنسبة النازحين داخلياً التي خرجنا بها، والتقديرات الأحدث عن تعداد سكان الخرطوم في عام 2007 (والذي بلغ ما يقرب من 5.5 مليون نسمة)، فإننا نقدر بأن عدد النازحين داخلياً في الخرطوم، والقاطنين خارج المخيمات ومناطق إعادة التوطين، يتراوح بين 1.004.300 و 1.283.700 نسمة.

وتأتي هذه الأعداد مقارنة بالتقديرات الحالية التي تقوم بوجود 1.7 مليون نازح داخلياً في الخرطوم، وتشمل هذه التقديرات النازحين داخلياً في المخيمات. وإذا أضفنا إلى هذا الرقم أعداد النازحين داخلياً في المخيمات (والتي تتراوح بين 325.000 و 391.800) فإننا نخرج بتقدير يتراوح بين 1.329.300 و 1.675.500 نازحاً داخلياً في كامل أرجاء الخرطوم.

مقارنة النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً في الخرطوم

كنا قد قمنا بإجراء مقارنة بين النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً من حيث توزيع تواريخهم في أرجاء الخرطوم ومستواهم التعليمي وتنقلاتهم وتجربتهم مع عمليات الطرد القسرية في الخرطوم وأعمالهم والصعوبات التي يقابلونها في الخرطوم، ونواياهم فيما يتعلق بالانتقالات المستقبلية ومنها العودة إلى ديارهم.

• توزيع النازحين داخلياً

يأتي توزيع النازحين داخلياً متفاوتاً في أرجاء الخرطوم، مع تركيزهم بكثافة أعلى في محليات جبل أولياء وأم درمان الأكثر فقراً وبنسبة تتراوح بين 5% و 30% بمتوسط قدره 22.6%. وفي أم درمان، تتراوح كثافة النازحين داخلياً بين 10% و 57% في منطقة السلام (والقريبة من مخيم النازحين)، وذلك بمتوسط قدره 32.5%. وفي الخرطوم بحري، نجد كثافة أكبر من النازحين داخلياً في منطقة الحاج يوسف (27.5%)، والتي تمت إعادة تخطيطها في عام 1998 مع هدم جميع المساكن القائمة فيها. وفي محلية الخرطوم، والتي عددها منطقة خالية من النازحين داخلياً، وجدنا عدداً صغيراً من النازحين داخلياً، حيث بلغ قوامهم 10 أفراد من واقع 170 مبحوثاً أو 5.6%.

• نوعية المساكن

كانت النسبة الأكبر من النازحين داخلياً تقطن في مساكن رديئة النوعية على نحو ما تدلنا عليه طبيعة مواد البناء المستخدمة في بناءها، كما كانت النسبة الأكبر منهم كانت تقطن في مبان مؤقتة، فيما كانت تقطن نسبة أقل منهم منازل من الخرسانة أو الطوب الأحمر.

• المستوى التعليمي

كنا قد وجدنا النازحين داخلياً أقل بشكل كبير في مستواهم التعليمي مقارنة بغير النازحين داخلياً. وحيث النسبة الأكبر منهم من الأميين، ونسبة قليلة منهم تتمتع بتعليم ثانوي أو جامعي. وكان النازحون داخلياً القادمون من الخرطوم أو الولاية الشمالية هم أصحاب النسبة الأعلى في المستوى التعليمي، فيما كان القادمون من الجنوب هم أصحاب النسبة الأعلى من الأمية (37%). وكان أكثر من ثلثي المبحوثين من دارفور (73%) والجنوب (69%) والمناطق الثلاث (72%) إما أميين أو تلقوا تعليماً أساسياً أو تعليماً في إحدى المدارس الدينية. وبالنسبة لهذه المجموعات الثلاث، نجد أن نسبة أقل من 9% قد تلقت تعليماً جامعياً.

وقد وجدنا أن النسبة الأكبر ممن قدموا لأسباب مرتبطة بالحصول بالتعليم كانوا يتمتعون بأعلى المستويات التعليمية. فكان ما يزيد على نصف (51%) من قالوا بأنهم قدموا لأهداف تعليمية يحملون تعليماً جامعياً.

• نمط الانتقال والترحيل القسري في الخرطوم

كان للانتقال - ونقصد به المبحوثين الذين سبق لهم تغيير مواطن إقامتهم وتنقلهم للإقامة في أماكن مختلفة من الخرطوم - علاقة كبيرة بالموطن السابق للنازحين داخلياً. فكان ما يزيد عن نصف مبحوثينا (بنسبة 56%) قد قالوا بأنهم قد سبق لهم الانتقال داخل الخرطوم، وكانت النسبة الأكبر منهم قد قدمت من دارفور والجنوب والمناطق الثلاث.

وقال 212 مبحوثاً (أو 21.6%) أنهم قد سبق لهم أن تعرضوا للقسر على الانتقال أو الترحيل منذ مجيئهم إلى الخرطوم. وقد عانى القادمون من المناطق الثلاث أعلى نسبة من عمليات الترحيل القسرية، فيما عانى القادمون من الخرطوم/الولاية الشمالية النسبة الأقل. ورغم أن المنتميين للجنوب كانوا يشكلون 18% من العينة، إلا أنهم مثلوا 33% ممن تعرضوا للقسر على الانتقال، كما أنه بالرغم من أن المنتميين للخرطوم بالإضافة إلى الشمال يشكلون 58% من العينة، إلا أنهم شكلوا فقط نسبة 39% ممن قسروا على الانتقال.

وتبدو لنا تجربة الترحيل القسري مرتبطة ارتباطاً كبيراً بفترة قدوم النازحين إلى الخرطوم، حيث كان من قدموا إلى الخرطوم فيما بين عامي 1991 و 1995 هم الأكثر تعرضاً للقسر على الانتقال أو الطرد عن قدموا في السنوات الخمس السابقة أو التالية لهذه الفترة.

وكانت الأسباب التي ساقها النازحون داخلياً وراء تعرضهم للطرد كالتالي: من بين الـ 212 مبحوثاً الذين قالوا أنهم أُجبروا على الانتقال، عجز 30% منهم عن سداد قيمة الإيجار، وقال أكثر من نصفهم (51%) أنهم خضعوا لعملية إعادة تسكين حكومية، فيما قالت نسبة 13% منهم أن مالك المنزل طلب منهم مغادرته. وكان للموطن السابق للنازحين علاقة كبيرة باحتمالات تعرضهم لعمليات إعادة التسكين الحكومية. وكانت نسبة 76% من القادمين من المناطق الثلاث و 53% من القادمين من الجنوب قد قالوا بأن السبب كان هو عمليات إعادة التسكين الحكومية، وذلك مقارنة بنسبة 40% من الخرطوم/الولاية الشمالية و 38% من دارفور.

وعندما نعد إلى مقارنة النازحين داخلياً بغير النازحين داخلياً حسبما سبق من أسباب للطرد القسري، يتضح لنا أن نسبة كبيرة من النازحين داخلياً كانت قد تعرضت للطرد بسبب برامج إعادة التسكين الحكومية، كما أن نسبة كبيرة أيضاً قد تعرضت للطرد بسبب عجزها عن سداد الإيجار أو لأن المالك لم يعد يرغب في بقاءهم في مسكنه.

• العمل

كان التفاوت في أنماط العمل والوظائف لدى مبحوثينا يأتي بشكل أكثر تمايزاً حسب الجنس عنه حسب الموطن السابق، حيث كانت النسبة العظمى من النساء القادمات من كافة المواطن السابقة من ربوات البيوت. وكانت فئة العمل الأكثر شيوعاً بين كافة الرجال هي العمل الحر. ولم يقع مسحنا على أي فوارق مهمة بين النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً فيما يتعلق بأوضاعهم من ناحية العمل، حيث كانت نسبة البطالة تتراوح بين 7 و 8%، وكلتا الفئتين أبدأت مستويات متماثلة من العمل غير المتفرغ والعمل المتفرغ.

ورغم ذلك، فإن مسحنا لم يبحث أنواع الوظائف التي يعمل بها مبحوثونا أو مستويات ما يتقاضونه من أجر. وكانت مجموعة من الباحثين الآخرين قد وجدت أن الجنوبيين كان يجري استغلالهم غالباً من قبل أرباب العمل كعمالة رخيصة في الخرطوم.

فإذا كانت هذه المعلومة صحيحة، فإن نتائج المسح الذي أجريناه قد تخفي ورائها أشكالا أكثر عمقا من التمييز في الوظائف. ويمكن بحث هذا الأمر من خلال إجراء المزيد من الأبحاث، خاصة باستخدام المناهج النوعية التي يمكنها أن تبحث قضايا الأجور والتمييز في الوظائف.

وكما هو متوقع، جاء العمل مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بالمستوى التعليمي، حيث كانت نسبة كبيرة من المتمتعين بالتعليم الثانوي أو الجامعي تعمل في وظائف متفرغة أو وظائف حرة، فيما كان الأميون أو المكتفون بالمستوى الأساسي من التعليم إما ربات بيوت أو موظفين في وظائف غير نظامية.

● الصعوبات التي يقابلها النازحون داخلياً في الخرطوم

لم يجب أكثر من نصف مبحوثينا (ونسبة 54%) عن سؤالاتهم عن الصعوبات التي كانوا يقابلونها في الخرطوم. وربما كانت ممانعتهم للتحديث في هذه المسائل أمام القائمين على إجراء المسح لأسباب مرجعها خوفهم الشخصي على سلامتهم. وقد ذكر 19% ممن أجابوا عن سؤالاتنا أن الصعوبات التي كانوا يقابلونها كانت تتعلق بإيجاد وظيفة، وعدم الحصول على احتياجاتهم من الماء بنسبة 13% وغياب الأمن (من ناحية وجود الجرائم) (بنسبة 6%) وصعوبات في وسائل النقل (بنسبة 6%). وذكرت نسبة ضئيلة منهم (أقل من 2%) وجود مشاكل تحرش من قبل السلطات أو مشاكل في معاملة المجتمع لهم. وكانت المعاناة من هذه الصعوبات تأتي أكثر اعتماداً على المحلية التي كان يقطن فيها المبحوثون عنه على حالتهم من النزوح داخلياً من عدمه.

● نوايا الهجرة المستقبلية

كان هناك اختلاف ملحوظ بين النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً من حيث نيتهم في البقاء في الخرطوم، حيث عبر نصف مبحوثينا من النازحين داخلياً (50%) عن نيتهم في البقاء في الخرطوم، مقارنة بنسبة 68% من غير النازحين داخلياً. ورغم ذلك، فلم يعبر سوى 22% فقط من النازحين داخلياً عن رغبتهم في "العودة إلى مسقط رأسهم". ومن لم يرغب في البقاء منهم كان يريد الذهاب إلى مكان آخر في الخرطوم أو السودان، أو لم يستقر بعد على أين يمكنه الذهاب.

وإجمالاً، وعند مقارنة تجربة كل من النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً فيما يتعلق بالمعيشة في الخرطوم، نلمس بعض الفوارق الواضحة في بعض المناحي، وفوارق ضئيلة في مناح أخرى. فقد كانت هناك فوارق واضحة بين الفئتين فيما يتعلق بالوضع المعيشي لكل منهما، حيث كان النازحون داخلياً أكثر تركيزاً في محليات جبل أولياء وأم درمان الأكثر فقراً، وكانوا الأكثر سُكنى للمساكن المؤقتة أو المساكن الطينية. وكان النازحون داخلياً أقل تعليماً عن غير النازحين داخلياً، وأكثر انتقالاً عن غير النازحين داخلياً، أي أنهم كانوا أكثر انتقالاً للعيش في أرجاء عدة من الخرطوم. كذلك فقد كان النازحون داخلياً أكثر معاناة للفسر على الانتقال أو الطرد، خاصة جراء برامج إعادة التسيكن الحكومية، بيد أنه كان إلى جوار ذلك سبب آخر هو العجز عن سداد الإيجار أو عدم رغبة مالك المسكن في بقاءهم في مسكنه. وكان النازحون داخلياً أقل رغبة في البقاء في الخرطوم عن غير النازحين داخلياً. ولم يتسن للمسح الذي أجريناه أن يبيح بشكل أكثر شمولاً بعض القضايا الرئيسية مثل العمل أو المشاكل التي يعانيها النازحون داخلياً، بيد أنه سمح لنا أن نخرج بوصف تصنيفي لكيفية اختلاف النازحين داخلياً عن غير النازحين داخلياً، وهو ما يشير إلى نقاط تستحق مزيداً من البحث.

وإجمالاً، تشير نتائج المسح الذي أجريناه على أن المبحوثين كان أقرب للاختلاف فيما بينهم تبعاً للمحلية التي يقطنون به عنه تبعاً لتصنيفهم كنازحين داخلياً من عدمه. ورغم ذلك، فإن هناك الكثير من المؤشرات الدالة على أن النازحين داخلياً كانوا يعانون أوضاعاً أكثر سوءاً في كثير من المناحي، فقد كانوا الأكثر معاناة من الجرائم والأكثر معاناة في إيجاد عمل والحصول على الماء والانتفاع بوسائل النقل. كذلك فقد وجد مسحنا أن النازحين داخلياً كانوا أكثر افتقاراً للحول والقوة عن غير النازحين داخلياً فيما يتعلق بعدد من مقاييس الحماية الأساسية، خاصة التعرض لغائلة برامج إعادة التسيكن الحكومية. ولا تسمح بنية وتصميم المسح للمبحوثين بالكشف عن مشاكلهم بشكل أكثر استفاضة، بيد أن الدراسات النوعية (تميزاً لها عن الدراسات الكمية) في هذا الخصوص سوف تكون أقدر على الأرجح على سبر أغوار هذه القضايا الشائكة.

تداعيات الدراسة على البرنامج والسياسات

على ضوء الفوارق الطيفية بين النازحين داخلياً وبين فقراء الحضر الذين يعيشون وسطهم، ينبغي موازنة البرامج المستهدفة لتخفيف الفقر لضمان أن تضم تحت مظلتها النازحين داخلياً، بيد أنه لا ينبغي أن تقتصر هذه البرامج على النازحين داخلياً فقط. وينبغي أن يبذل القائمون على هذا الموضوع ما في وسعهم في جهد لضمان عدم استهداف النازحين داخلياً في عمليات إعادة التسيكن، وإذا لم تفلح جهودهم في ذلك، فعلى الأقل تنبغي مساعدتهم في التعافي اقتصادياً. وكما هو الحال في أوضاع عديدة مُماثلة، يمكن تقديم المعونة للنازحين داخلياً بتحرير مستندات مُثبتة لهويتهم، ذلك أن غياب هذه المستندات يجعل النازحين في وضع سيء من الحرمان اقتصادياً، ويجعلهم أكثر عرضة للإيذاء.

المحتويات

13	أوضاع وظروف النزوح في الخرطوم
18	الدراسة المشتركة بين مركز رصد النزوح الداخلي وجامعة تافنس في الخرطوم
23	نتائج المسح
23	1. العينة الكاملة: خصائص المبحوثين من حيث الديموغرافيا والوضع الأسري
26	2: الهجرة إلى الخرطوم
33	3: المقاييس والتقديرية الخاصة بالنازحين داخلياً
35	4: مقارنة النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً في الخرطوم
47	الملاحق

الجدول، الخرائط، والأشكال

12	خريطة (أ) : خريطة الأمم المتحدة للسودان
16	الجدول (أ) : التعداد السكاني التقديري للنازحين داخلياً في محليات الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان
20	خريطة (ب): خريطة المسح الخاصة بالخرطوم
21	الجدول (1-1): توزيعات العينة الإجمالية بين الأقسام المختلفة (عدد الأسر)
21	الجدول (2-1): توزيعات العينة الإجمالية في الأقسام والوحدات الإدارية (عدد الأسر)
24	الجدول (3-1): الخصائص الديموغرافية لكامل العينة (ن=980)
25	الجدول (4-1) المجموعات العرقية الرئيسية مع بيان مستويات التعليم
25	الشكل (1-1): المستويات التعليمية لأفراد المجموعات العرقية الخمس الرئيسية
26	الشكل (1-2): تاريخ الهجرة إلى الخرطوم
26	الشكل (2-2): الموطن السابق
27	الجدول (1-2): بلدان أخرى
28	الجدول (2-2): فترة الوصول حسب عوامل النزوح
28	الشكل (3-2): موجات الهجرة إلى الخرطوم حسب الموطن السابق
29	الشكل (4-2): عام الهجرة إلى الخرطوم حسب الموطن السابق
29	الجدول (3-2): المجموعات العرقية الخمس الرئيسية حسب الموطن السابق
30	الشكل (4-2): التوزيع السكاني حسب الموطن السابق
30	الجدول (4-2): الأسباب التي أوردتها المبحوثون للمجيء إلى الخرطوم
31	الشكل (5-2): أسباب المجيء إلى الخرطوم
31	الجدول (5-2): أسباب المجيء حسب الانتماء العرقي (المجموعات العرقية الخمس الكبرى)
32	الشكل (6-2): أسباب الهجرة إلى الخرطوم حسب الموطن السابق
33	الجدول (1-3): نسب النازحين داخلياً في العينة
34	الشكل (1-3): توزيعات النازحين داخلياً حسب الموطن السابق
34	الشكل (2-3): موجات الوصول حسب الموطن السابق
36	الجدول (1-4): محل سكنى النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً في الخرطوم
36	الشكل (1-4): محل سكنى النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً في الخرطوم
37	الشكل (1-4 أ): محل سكنى النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً حسب المناطق الإدارية
37	الشكل (2-4) مواد البناء
38	الشكل (4- 2 أ): مواد البناء حسب الموطن السابق
38	الشكل (3-4): المستويات التعليمية للنازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً
39	الشكل (3-4 أ): التعليم حسب الموطن السابق
40	الشكل (4-4): نمط الانتقال والترحيل القسري في الخرطوم
40	الشكل (4-4): الانتقال في الخرطوم (للنازحين داخلياً في مقابل غير النازحين داخلياً)
41	الشكل (4-4ب): تجربة النزوح أو الطرد القسري، حسب فترة المجيء للخرطوم
41	الشكل (4-4ج): أسباب الطرد القسري حسب الموطن السابق
42	الشكل (4-4د): أسباب الطرد بالنسبة للنازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً
42	الشكل (4-4هـ): توزيع عمل الرجال حسب الموطن السابق
43	الشكل (4-4و): عمل النساء حسب الموطن السابق
43	الشكل (4-4ج): النمط الوظيفي للنازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً
44	الشكل (4-4و): الصعوبات التي يقابلها النازحون داخلياً في الخرطوم
45	الشكل (4-6ب): الصعوبات التي يقابلها النازحون داخلياً/غير النازحين داخلياً حسب الموقع داخل الخرطوم
45	الشكل (4-7 أ): التفضيلات الخاصة بالذهاب إلى مكان آخر أو بالبقاء في الخرطوم
46	الشكل (4-7 ب): تفضيلات النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً فيما يتعلق بالانتقال مستقبلاً

شكر وتقدير

أود التعبير عن امتناني الشديد للنصائح والتوجيهات والتعليقات التي أسداها لي كل من عبد المنعم عثمان وأجنيس دو جوفري، بما لديهما من ذخيرة قيمة من المعلومات عن الأوضاع المحلية أثناء فترة إعداد هذا التقرير. وكان محمد الأمين عبد القادر، وهو مستشارنا وباحثنا الميداني الأول في الخرطوم زميلاً على قدر عال من التحلي بالأصول المهنية والإلمام بالأوضاع. ونود أن نتوجه كذلك بشكرنا وتقديرنا لفريق القائمين بعمليات التعداد والإحصاء والمشرفين والقائمين على إدخال البيانات في الخرطوم، وكذلك الفريق البحثي في مركز رصد النزوح الداخلي بجنيف، ولمساعدتي في الأبحاث أنستازيا مارشاك.

خريطة (أ) : خريطة الأمم المتحدة للسودان



Map No. 3707 Rev. 10 UNITED NATIONS
 April 2007

Department of Peacekeeping Operations
 Cartographic Section

أوضاع وظروف النزوح في الخرطوم

كان قد ساهم في تشكيل نمط النزوح إلى الخرطوم مزيج من أحداث الصراع والجفاف والمجاعات التي أصابت مناطق جنوب وغرب السودان منذ ثمانينات القرن الماضي 1. (أنظر الخريطة A). وكانت الحرب الأهلية الأولى التي دارت رحاها بين الشمال والجنوب فيما بين عامي 1956-1972، قد تسببت في نزوح ما يزيد على مليون سوداني جنوبي نزوحاً داخلياً وعبر الحدود. إلا أن نسبة قليلة نسبياً من النازحين داخلياً قررت حينها الهجرة إلى الخرطوم مقارنة بما حدث في الأعوام اللاحقة. وبعد انتهاء الحرب، عاد معظم النازحين وأعيد دمجهم مرة أخرى. وقد بدأت الموجات الكبرى الأولى من النازحين داخلياً إلى الخرطوم في منتصف ثمانينات القرن الماضي، وكانت مدفوعة في ذلك بمصيبي المجاعة المتفشية والحرب الدائرة. وفي عام 1983، اشتعل الصراع من جديد بين الشمال والجنوب نتيجة لطرح تطبيق الشريعة الإسلامية وتطوير حقول النفط في جنوب السودان. وفي نفس هذا العام، ضرب القحط والجفاف السودان واستمر لمدة عامين (1983-1984)، وليؤثر أثناء ذلك على ما يقدر بـ 8.4 مليون شخص (نصف تعداد السكان) في دارفور وكردفان. وانتشرت المجاعات في المناطق المتضررة وضاعف من حدتها استئناف أعمال العنف والحرب في الجنوب والتي سعت خلالها الحكومة عامدة لاستئصال شأفة السكان الريفيين، وهو ما أصاب اقتصاد الريفيين بالخراب. وبحلول منتصف الثمانينات، كان ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة قد نزحوا من هذه المناطق، وفرّ نصف مليون نسمة آخرين إلى البلدان المجاورة، وهاجر ما يقرب من 2.3 مليون نسمة إلى الشمال، أتى ما يقدر منهم بـ 1.8 مليون نسمة إلى الخرطوم 2.

وكانت مباحثات السلام الممتدة التي قادت دفتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) والأمم المتحدة قد تمخضت في ختامها عن اتفاق لوقف إطلاق النار في عام 2002. وفي يناير 2005، وقعت حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان اتفاق سلام شامل 3. وكان هذا الاتفاق قد نص على تشكيل حكومة وحدة وطنية. وهو ما كان يجمع بين أطراف حكومة السودان وبين حكومة شمال السودان المستقلة التي نشأت حديثاً 4. وقد تضمن الاتفاق إطار عمل يشمل فترة انتقالية قدرها 6 سنوات تقوم خلالها السودان بإجراء إحصاء قومي وتجري انتخابات رئاسية ووطنية وعلى مستوى المحافظات والولايات. ومن المقرر أن يُعطى لشمال السودان بانتهاء الفترة الانتقالية في عام 2011 الفرصة في التصويت على أن يظل متحداً مع الخرطوم أو أن يسعى للاستقلال عنها.

ويظل مستقبل اتفاق السلام الشامل مكتنفاً بالشكوك وتظل أوضاع السلام هشة غير مستقرة. وقد حدث كثير من التأخر في الجدول الزمني المتوقع عليه لانسحاب القوات الشمالية. وثمة قدر هائل من التوتر في المنطقة المعروفة باسم المنطقة الانتقالية أو المناطق الثلاث – وهي أبيي والنيل الأزرق وجنوب كردفان/جبال النوبة والتي شهدت اقتتالاً حامياً أثناء الحرب الأهلية ولم يحدد اتفاق السلام الشامل بشأنها أي شيء. كما أن عائدات النفط النامية للبلاد لا تُوزع بشكل متساو على المواطنين السودانيين وتفقد حكومة السودان الشمالية للموارد الكافية لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات أو لإصلاح البنية التحتية المتهاكلة. كما أهدقت بحكومة الوحدة الوطنية بعض التحديات والمشاكل (حيث انسحب منها حكومة السودان الشمالية في إحدى المرات) ويرى الكثير من المراقبين أنه من غير المحتمل أن حزب المؤتمر الوطني – وهو حزب الرئيس السوداني عمر البشير – سوف يجري انتخابات حرة ونزيهة.

وبالإضافة إلى الصراعات الدائرة في الجنوب، تسببت أحداث القحط مقترنة بالصراعات والاشتباكات المسلحة في دارفور إلى زيادة النزوح الداخلي، والذي بلغ حالياً مرحلة حادة. وهذه الصراعات الدائرة هي بالأساس بين قبائل العرب والفور وقد بدأت في الثمانينات. وبالإضافة إلى ذلك، أصابت دارفور مجموعة من أحداث القحط والجفاف المتكررة منذ عام 1972 5. ومنذ استئناف الصراع في عام 2003، نزح أكثر من مليوني نسمة من سكان دارفور، إلا أن معظمهم بقوا في المنطقة إما في مخيمات اللاجئين الممتدة عبر الحدود أو في مخيمات النازحين داخلياً حول المدن الرئيسية لدارفور. كذلك فقد زادت حدة النزوح بعد أن فقد المزارعون والرعاة في مناطق وسط وشرق السودان حقوقهم في الأراضي نتيجة لمصادرة الحكومة للأراضي لاستخدامها في مشروعاتها التنموية، مثل مشروعات الزراعة المميكنة وإنشاء السدود. وخلال التسعينات، تعرضت منطقة أعالي النيل وغيرها من المناطق الأخرى الغنية بالنفط في الجنوب إلى الطرد القسري للسكان. 6

¹ لاستعراض عام لقضية النزوح الداخلي للخرطوم، انظر محمود حامد (1992) "الأنماط المعيشية للأسر النازحة في الخرطوم الكبرى"، الكوارث 16(3)، 230-239؛ أجنيس دو جوفري "من النزوح الداخلي إلى النزوح الدولي في السودان"، ورقة معدة لبرنامج مركز دراسات الهجرة القسرية

واللاجئين، الجامعة الأمريكية في القاهرة، أكتوبر 2007؛ ونشرة الهجرة القسرية، العدد 24، <http://www.fmreview.org/sudan.htm>

² لتحليل أكثر اكتمالاً لاستراتيجية الحكومة في الاستئصال المتعمد للتجمعات الريفية في مسعاها للاستيلاء على الأراضي وإعادة تخصيص الأرض والموارد، انظر أجنيس دو جوفري (2007: 6-8)، ومقتبس من آخرين. ونفس هذه الإستراتيجية تُطبق في دارفور في الوقت الراهن.

³ http://www.usip.org/library/pa/sudan/cpa01092005/cpa_toc.html

⁴ <http://www.gossmmission.org/goss/>

⁵ وفقاً لهيلين بونج وآخرين، شهدت دارفور ما مجموعه 16 عاماً من القحط والجفاف منذ عام 1972، وكان أشدها وطأة ما حدث خلال الأعوام 1985-1987 و 1988-1987 و 1991-1990 و 2000-2001. وكانت أكبر خسارة في الأرباح قد تسببت فيها المجاعة التي حدثت خلال الأعوام 1984-1986، حيث قدر حينها بأن معدلات الوفيات ثلاثة أضعاف المعدل الطبيعي (بونج وآخرون، 2005: 26).

⁶ أجنيس دو جوفري، 2007: 10

ونتيجة لهذه الصراعات، أصبح لدى السودان تجمع من أكبر تجمعات النازحين داخلياً في العالم. وفي عام 2006، قدر مركز رصد النزوح الداخلي 7 التابع لمجلس اللاجئين النرويجي وجود ما يقرب من 5.8 مليون نازح داخلي في السودان. ومن بين هؤلاء، قدرت المنظمة الدولية للهجرة بأن نحو مليوني نازح داخلياً يقطنون حالياً ولاية الخرطوم، فيما يقطن نصف مليون نازح في ولايات النيل الأبيض والولاية الجنوبية وولاية الجزيرة وولاية سنار وولاية نهر النيل 8. ومعظم النازحين داخلياً لا يقطنون في المخيمات (والتي يمكن رصد ومتابعة تعدادهم فيها) وجميع الأرقام الخاصة بأعداد النازحين داخلياً هي مجرد تقديرات وتخمينات.

وبصفة عامة، كان نمط النزوح الداخلي يتبع سلسلة من الأطوار التي يشيع وجودها في مناطق الصراعات. ففي البداية، يتعرض السكان للنزوح محلياً، ويسعون للاختباء من الميليشيات أو التفجيرات أثناء الليل أو النهار، ولكنهم لا يبرحون الأماكن المحيطة بمنزلهم أو مزارعهم. وفي الطور الثاني، وعندما لا تعد استراتيجيات الاختباء مجدية في جلب السلام والأمان، يفر الناس للقرى أو المخيمات الأكثر أمناً ويمكثون بها لفترة من الزمن، وربما للأبد أحياناً، وساعين في الوقت ذاته أحياناً لتلمس أي سبيل للعودة لديارهم. ويحدث الطور الثالث، وهو طور الهجرة، عندما يقرر الأفراد أو الأسر مغادرة المخيم أو القرية وشد الرحال إلى المدينة بحثاً عن عمل أو للعيش مع أفراد العائلة الذين يقطنون هناك. وتلجأ الأسر لاستراتيجية الهجرة تلك عندما ترسل مثلاً أحد أفرادها البالغين لسن العمل إلى المدينة ليكون بمثابة مرسة للهجرة المستقبلية لكامل الأسرة، أو لإيجاد العمل أو لإرسال التحويلات المالية إلى العائلة. وطور الهجرة ذلك من النزوح هو الذي يسم الكثير من النازحين الحضريين في الخرطوم.

وقد بدأ النازحون داخلياً في التوافد على الخرطوم بأعداد غفيرة منذ منتصف الثمانينات، وكانت الدفقات الأولى منهم آتية من كردفان للفرار بنفسها من القحط والجفاف هناك، ثم خلال الأعوام 1988-1990 للفرار من الصراعات المتصاعدة الدائرة في الجنوب. وقد انتشر النازحون داخلياً القادمون من كردفان في أرجاء الخرطوم، بينما جثم الجنوبيون منهم بصفة رئيسية في تجمعات خاصة بهم خارج الخرطوم، حيث بنوا لأنفسهم ملاجئ مؤقتة ومرافق صحية. وفي عام 1991، أقامت الحكومة أربعة مخيمات نازحين رسمية وذلك للنازحين داخلياً من الجنوب؛ وهي مخيمات أم درمان السلام (وتقع على بعد 20 كم من شمال غرب الخرطوم) ومخيم وادي البشير (15 كم شمال غرب الخرطوم) ومخيم مايو (الواقع جنوب الخرطوم مباشرة) ومخيم جبل أولياء (40 كم جنوباً). وقد تواصل تدفق النازحين داخلياً إلى الخرطوم حتى عام 1997 عندما بدأت الأعداد المهاجرة تتراجع بشكل كبير (التقرير المشترك بين الوكالات لعام 2004:14). وبحلول عام 2005/2004، قدرت أعداد سكان المخيمات بما يتراوح بين 325.000 و 391.800، مقارنة بعدد 395.000 ساكناً في عام 1997 (انظر الجدول).

وخلال عقد التسعينات، أدت الهجرة الحضرية الغفيرة إلى حدوث توسع غير محكوم في المستوطنات الكائنة داخل مدينة الخرطوم وفي محيطها، واستوعب النمو السكاني المتسارع في المدينة المخيمات الرسمية للنازحين داخلياً والتي كانت من قبل تقع خارج الحدود الترسيمية للمناطق الحضرية. وكانت المنهجية الحكومية في التخطيط الحضري تقوم على نقل السكان خارج المنطقة قيد التخطيط ليتبعها قيام القوات الأمنية بهدم المنازل الكائنة فيها. ثم تقوم السلطات المحلية بعدها ببيع قطع الأراضي لمن يستطيعون سداد أثمانها، مع إعطاء الأولوية للسكان الذين استوطنوا المنطقة أول مرة، أما من لم يستطع منهم السداد، فكان يتم ترحيله. وكما فسر الأمر أجنيس دو جوفري "كانت تلك إحدى وسائل الحكومة في إضفاء الطابع القانوني على ملكية الأراضي، وطرد السكان الأكثر فقراً إلى الأجزاء الأكثر بُعداً عن المدينة. وكان الأسباب التي سبقت للقيام بهذا التخطيط الحضري تتمحور حول توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والتعليم والصحة.. [ولكن تظل] هذه الخدمات غير متحققة حتى هذه اللحظة." 10 وكانت عمليات الهدم المستهدفة بشكل خاص للنازحين داخلياً وطرد النازحين داخلياً من المستوطنات العشوائية الواقعة داخل المنطقة الحضرية قد حدثت في عام 1991 مع بداية إنشاء المخيمات، ثم حدثت مرة أخرى في الأعوام التالية:

- 1994، مع إعادة تخطيط مخيم أنجولا وما أتبعه من هدم ما يقرب من 16.000 منزل. ولم تنتسلم سوى 8.000 أسرة أراض جديدة. ومن بين الـ 8.000 نسمة التي لم تنتسلم أراض جديدة، استقر ما يقرب من نصف هؤلاء في المنطقة العشوائية المجاورة لأصلاحين، بينما ذهب النصف الآخر إلى مناطق أخرى في الخرطوم.
- 1998، مع إعادة تخطيط ضاحية الحاج يوسف وما تلاها من هدم لجميع المنازل بها. وقد تسلم ما يقرب من 80% ممن هدمت منازلهم قطع أراضي، بينما ارتحلت نسبة الـ 20% الباقية إلى المناطق العشوائية.

⁷ <http://www.internal-displacement.org>

⁸ المنظمة الدولية للهجرة 2005 المسح الخاص بنوايا العودة، والمقتبس في خطة عمل الأمم المتحدة للسودان 2008.

⁹ http://workplan.unsudanig.org/2008/docs/WP08_Document_volume_1.pdf

⁹ كيت ألكويست، "الدين والسياسة في السودان: من منظور إحدى الوكالات الإنسانية"، ورقة مؤتمر الدين والقومية والسلام في السودان، مؤتمر

معهد السلام الأمريكي، 16-17 سبتمبر، 1997. <http://www.usip.org/religionpeace/rehr/sudanconf/almquist.html>

¹⁰ أجنيس دو جوفري 2007: 14

- 2003، عندما بدأت الحكومة إعادة تخطيط وهدم مخيمات النازحين داخلياً. وبحلول نوفمبر 2004، كان قد تم هدم 40.000 منزل وآلاف المراحض. 11

وطبقاً لأجنيس دو جوفري 12، كانت معظم الأراضي التي استقرت فيها الموجات الأولى من النازحين الجنوبيين قد اكتسبت قيمة تجارية كبيرة وارتفعت أثمانها. ويذعن النازحون في الغالب لقرارات التخطيط الحضري على أمل الحصول على ملكية الأراضي في عمليات التوزيع التالية لقطع الأراضي، والغالبية منهم لا تعرف إلا القليل عن أسعار الأراضي والمعايير الرسمية الخاصة بتوزيعها. وفي معظم المخيمات، يتم منح قطع الأراضي مجاناً، ولذلك فإن هناك طلباً كبيراً على هذه القطع، خاصة من القاطنين خارج المخيمات. ويتحتم على متسلمي هذه القطع سداد الرسوم (وهي تُقدَّر بـ 200 دولاراً) وبعدها، ومن أجل الحصول على المستندات القانونية التي تثبت الملكية الحقيقية والدائمة لهذه القطع، يتحتم عليهم سداد المزيد من الرسوم لمباشرة هذه العمليات القانونية. وتكمن الصعوبة في أن ينجح المرء في جعل اسمه مسجلاً ضمن قائمة الحاصلين على الأراضي وفي سداد الرسوم (فضلاً عن تكلفة إعادة إنشاء أي منزل). وكانت بعض الأسر قد انتقلت للإقامة داخل مخيمات النازحين داخلياً قبل عمليات الهدم وأقاموا لأنفسهم راكوبة - وهي عبارة عن مأوى مصنوع من أفرع الأشجار وصحائف البلاستيك والكرتون (الورق المقوى) - وذلك على أمل الحصول على الملكية القانونية. ويتسم هذا النظام بانعدام الشفافية والفساد ومحاباته للأشخاص الأكثر ثراء.

وكانت عمليات الطرد قد زادت وتيرتها حتى عقد اتفاق السلام الشامل وأثناءه. فمن بين ما يقدر بـ 665.000 نازح داخلياً هُدمت منازلهم وأجبروا على الانتقال منذ عام 1989، كان أكثر من نصف هذا العدد قد تعرض للترحيل منذ عام 2004. وقد عانى الكثير من النازحين داخلياً من الترحيل لأكثر من مرة. وقد كان لعمليات الهدم والترحيل تلك تداعياتها الخطيرة على الحالة الإنسانية والمعيشية للنازحين داخلياً القاطنين في المناطق العشوائية، وامتدت هذه التداعيات لتشمل القاطنين منهم في المخيمات بعد عام 2003. وكان من حصل على أرض منهم يضطر لسداد مبالغ إضافية لإعادة إنشاء منزله، أما من لم يستطع منهم الحصول على أرض، فلم يكن له مكان ليذهب إليه. وعندما كان يتم ترحيل النازحين داخلياً، كان غالباً ما يتم تدمير جميع الإنشاءات التي خلفوها ورائهم من مدارس وعيادات صحية ومراحض. ولم يكن يتم توفير مأوى بديل للنازحين داخلياً الذين قد يتم إخطارهم بالهدم أو قد يستيقظون ذات صباح على صوت الشاحنات وقد أتت لترحيلهم. والكثير من النازحين داخلياً أو المقيمين في العشوائيات الذين لا يحصلون على قطع أرض في الخرطوم يتم ترحيلهم إلى مناطق نائية لا يجدون فيها أي خدمات. فعلى سبيل المثال، الفاث التي تبعد 40 كيلومتراً عن أم درمان، من المفترض أنه يكون هناك منطقة "موقع وخدمات" يتم التخطيط لها، وحيث من المفترض أيضاً أن يتم منح النازحين داخلياً فيها قطع أراضي، ولكن شيئاً من هذا لم تفعله الحكومة. وفي البداية، كان يتم ترك عملية توفير الخدمات إلى المنظمات غير الحكومية. وكان يتم استبعاد الكثير من النازحين داخلياً المطرودين من الانتفاع بقطع الأراضي، خاصة من فقدوا منهم مستندات هويتهم والأسر التي تعولها امرأة، والأفراد الذين وصلوا للخرطوم بعد عام 1996 والأفراد الذين لم يكن بمقدورهم سداد ثمن قطعة أرض جديدة. ولم تكن لدى الحكومة أية سياسات لعلاج احتياجات النازحين داخلياً الذين هدمت منازلهم ولم يكونوا في الوقت ذاته مستحقين لقطعة أرض جديدة.

السياسة الحكومية الخاصة بالنازحين داخلياً

كانت أهلية تملك الأراضي ترتبط بالوضع الرسمية للنازحين داخلياً. وطبقاً لوزارة الشؤون الهندسية السودانية، وعلى نحو ما نقله التقرير المشترك بين الوكالات (2004:7)، كان يجري اعتبار الأشخاص الذين سجلوا أنفسهم قبل عام 1996 نازحين داخلياً، ومن ثم كان يتم النظر في منحهم قطع الأراضي. وقد فعلت الحكومة ذلك لتمييز النازحين داخلياً في موجات الوصول المتأخرة و "لتمييز الذين يعانون احتياجاً حقيقياً للأرض عنم يريدون الترحيل من الأمر". ويشير التقرير المشترك بين الوكالات إلى أن هذا الإجراء قد ترك الوضع القانوني لمن لم يتم تصنيفهم كنازحين داخلياً معلقة وغير واضحة. واعتباراً من ديسمبر 2004، لم تصدر الحكومة أي سياسات واضحة تتعلق بأين ينبغي أن يذهب النازحين داخلياً الذين لم يتم تملكهم أي أراضي. وبدءاً من توقيع اتفاق السلام الشامل، يمكننا أن نفترض أن نية الحكومة كانت تتجه إلى الأمل في أن يعود النازحون داخلياً غير الممتلكين لأراض إلى مساقط رأسهم.

11 التقرير المشترك بين الوكالات (2004: 14)

12 أجنيس دو جوفري "من النزوح الداخلي إلى النزوح الدولي في السودان"، ورقة معدة لبرنامج دراسات الهجرة القسرية واللاجئين، الجامعة الأمريكية في القاهرة، أكتوبر 2007.

الجدول (أ): التعداد السكاني التقديري للنازحين داخلياً في محليات الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان

الإجمالي	ما يقرب من 30 مستوطنة عشوائية وغير رسمية	المخيمات الأربعة للنازحين داخلياً (السلام وادي البشير ومخيم مايو وجبل أولياء)	الوكالة القائمة بالتقدير (عام إجراء التقدير)
		391.800 (59.829 أسرة)	منظمات غير حكومية 13 (2004)
	~ 1.5 مليون	325.000	اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية 14 (2005)
1.5 مليون			مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 15 (2007)
	~ 1.7 مليون	325.000	خطة عمل الأمم المتحدة 16 (2007)

عمليات عودة النازحين داخلياً

في الفترة التي تلت اتفاق السلام الشامل، شهدت البلاد موجات عودة كبيرة من النازحين داخلياً، بيد أن الإحصائيات الموضوعة في هذا الشأن غير موثوقة كما أنه ليس معروفاً على وجه الدقة أعداد النازحين داخلياً القاطنين داخل الخرطوم وحولها وكمنهم عاد إلى جنوب السودان، ويُقدَّر بأن ما يقرب من 260.000 نازح داخلي قد عادوا إلى جنوب السودان في عام 2007¹⁷، ولِيُضاف هذا العدد إلى أكثر من مليون نازح داخلي يُقدَّر أنهم عادوا منذ عام 2005. ويُعتقد بصفة عامة أن ما يقرب من 2 مليون نازح داخلي باقٍ في الخرطوم. ومعظم من عادوا إلى ديارهم قد فعلوا ذلك بدون مساعدات خارجية. ولم يستفد سوى عدد صغير من العائدين (تقدرهم تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بما يقرب من 12.000 لاجئ في نهاية عام 2006) من برامج العودة المنظمة التي نفذتها المنظمة الدولية للهجرة وحكومة السودان، وذلك بمعاونة مفوضية شؤون اللاجئين.

وبينما تفرض عملية العودة في حد ذاتها عدداً من التحديات اللوجستية – ممثلة في المسافات الطويلة المقطوعة وتكلفة الانتقال المرتفعة والطرق المزروعة بالألغام أو المدمرة بسبب مياه الفيضانات وقطاع الطرق – نجد عملية إعادة اندماج هؤلاء عند عودتهم تشكل مصدراً لقلق الهيئات الدولية المشاركة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وكانت عملية العودة تسير بخطى متباطئة سببها استمرار الأوضاع الأمنية المتدهورة والغياب المزمّن للبنية التحتية والخدمات في جنوب السودان. أضف إلى ذلك ما سببته من مشكلات خطيرة تتعلق بإعادة الأراضي والممتلكات إلى أصحابها من النازحين داخلياً بعد مضي أعوام كثيرة من نزوحهم – وذلك خاصة في مناطق الجنوب والمناطق الثلاث التي تظل فيها التوترات العرقية متأججة. وقد وجدت أعداد غير معلومة من النازحين العائدين الأوضاع أكثر سوءاً في مسقط رأسهم ومن ثم قرر من امتلك الوسيلة منهم العودة ثانية إلى معيشتهم المهينة مرة أخرى في الخرطوم.

وفي الخرطوم، وكما يحدث عادة في ظروف النزوح الداخلي الأخرى، كلما توطد استقرار النازحين داخلياً وزاد أمد ارتباطهم بأرضهم الجديدة، كلما تراجع لديهم الدافع لاتخاذ قرار العودة مرة أخرى إلى ديارهم الأولى. فالبعض منهم قضى حتى الآن في الخرطوم ما يزيد عن العقدين من الزمان، كما أن أعداداً غير قليلة ممن صاروا شباباً منهم الآن لا يعرفون سوى معيشتهم في الخرطوم. وبصفة عامة، فإن السودانيون الجنوبيين الأكثر حظاً في التعليم وذوي الوظائف المستقرة قد فضلوا البقاء في الخرطوم، بينما عاد السودانيون الأكثر فقراً والأقل حظاً في التعليم والأقل استقراراً في وظائفهم. وكانت إحدى المسوحات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في عام 2005 قد كشفت عن أن ما لا يقل عن 36% من النازحين داخلياً في الخرطوم لا ينوون العودة إلى مسقط رأسهم وسيظلون على الأرجح في الخرطوم. وتصرح خطة العمل التابعة لمفوضية شؤون اللاجئين بأن

¹³ التقرير المشترك بين الوكالات للتقييم العاجل لأوضاع ولاية الخرطوم، نوفمبر/ديسمبر 2004. لا يوجد اسم مؤلف لهذا التقرير، ولكن الوكالات التي كان لها حظ المشاركة المباشرة في التقييم العاجل هي: منظمة زملاء الإغاثة الأفريقية ومنظمة "ميد إير" السويسرية، ولجنة الإنقاذ الدولية، ومنظمة أطفال الحروب الهولندية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة أطباء بلا حدود (فرنسا) والمنظمة الدولية للهجرة. وقد تحمل تمويل هذا التقرير كل من المنظمة الدولية للرؤية العالمية والمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية، وقد ساهمت عدد من الوكالات الأخرى في وضع منهجية التقرير وصوغ الأسئلة. انظر الحاشية السفلية 1 من التقرير.

¹⁴ التقييم العاجل للأوضاع الخاصة بالصحة والتغذية في مستوطنات النازحين داخلياً والمستوطنات الكائنة على الحدود المحيطة بولاية الخرطوم، وزارة الصحة في ولاية الخرطوم، اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية. 17 مايو 2005.

¹⁵ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عمليات المفوضية في تشاد والخرطوم، مستجدات الوضع في الخرطوم، نوفمبر 2007.

¹⁶ خطة عمل الأمم المتحدة لعام 2007، الصفحات 297-298.

¹⁷ http://workplan.unsudanig.org/2008/docs/WP08_Document_volume_1.pdf

¹⁷ مركز رصد النزوح الداخلي، استعراض عالمي للنزعات والتطورات في عام 2007. مجلس اللاجئين النرويجي، أبريل 2008.

¹⁸ إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2006، <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/home/openssl.pdf?id=478ce2e62&tbl=STATISTICS>

الخرطوم الآن "تستضيف ما يقدر بمليون مقيم دائم ممن كانوا في السابق يندرجون في عداد المقيمين إقامة مؤقتة (خطة عمل 2007، ص298)."

وكانت الغالبية العظمى قد عادت مسقط رأسها بدون مساعدات رسمية في ذلك. وكان للكثير ممن شاركوا في عمليات العودة المنظمة آمالهم المتفائلة فيما يتعلق بالعودة، بيد أن الكثير منهم أيضاً افترسهم الإحباط والبعض منهم يشكو من تضليل الوكالات الإنسانية لهم 19. ولدى كثير من النازحين داخلياً من المقيمين في الخرطوم آمالهم المعيشية – خاصة ما يتعلق منها بالتعليم والعمل في الوظائف غير الزراعية – التي لا يتسنى تحقيقها في المناطق الريفية في الجنوب. وقد فقد الكثيرون مهاراتهم الزراعية والرعوية التقليدية، وربما لا يكون للجيلين الثاني والثالث لهؤلاء رغبة في اكتسابها مرة أخرى. وعليه فعندما نتحدث – مثلما الكثير من الوكالات الدولية – عن "عودة وإعادة اندماج" الناس المتنقلين للجنوب لأول مرة في حياتهم، فإننا إنما نسيء بشكل كبير طرح مفهومنا لعملية العودة وما تنطوي عليها من تحديات.

لم تعد مخيمات النازحين داخلياً في الخرطوم تمارس دورها السابق كمراكز مساعدات ويات النازحون داخلياً مبعثرين في أنحاء شتى من العاصمة الحضرية. وقد ترى حكومة السودان مصلحة لها في التحكم في التجمعات السكانية الجنوبية من خلال الإبقاء على أعداد كبيرة منهم في الخرطوم – خاصة أثناء عمليات الإحصاء السكاني. بينما ترغب الحركة الشعبية لتحرير السودان من جانبها في عودة النازحين داخلياً للاستقرار في الجنوب من أجل زيادة قاعدتها السياسية لتدعيم موقفها في الاستفتاءات السياسية الخاصة بمستقبل المناطق الثلاث وقضية استقلال الجنوب من عدمه. إن إدارة قضية رغبة السكان النازحين في البقاء في الخرطوم من شأنها أن تشكل إحدى التحديات المعقدة في المستقبل، والتي يضاعف من تعقدها غياب البيانات الدقيقة. وفي ظل مناخ سياسي مشحون، تتعرض الجهود المبذولة لتحديد نطاق النزوح تحديداً كميّاً في داخل الخرطوم وحولها للعرقلة من جانب السلطات الحكومية.

¹⁹ سارة بانتوليانو، مارجي بوكانان – سميث و بول مورفي (2007)، 'الطريق الطويل إلى الوطن: الفرص والعقبات نحو عودة اندماج النازحين داخلياً واللاجئين العائدين إلى جنوب السودان والمناطق الثلاث. تقرير الطور الأول'، مجموعة السياسة الإنسانية، معهد التنمية الخارجية، لندن. http://www.odi.org.uk/hpg/papers/hpgcommissioned_dfidreintegration.pdf

الدراسة المشتركة بين مركز رصد النزوح الداخلي وجامعة تافتس في الخرطوم

أجريت الدراسة البحثية التي نأتي على مناقشتها هنا أثناء الفترة بين نوفمبر/تشرين الثاني 2006 ومارس/آذار 2007، وذلك بعد مضي عامين على انتهاء الحرب رسمياً في جنوب السودان. وتعد قضية عدد النازحين داخلياً الذين يقطنون حالياً في الخرطوم إحدى التساؤلات المهمة التي تحتاج لإجابة حيث يعتقد الكثيرون في مجتمع العاملين في مجال تقديم الإغاثة أن النازحين داخلياً القاطنين في الحضر هم أكثر افتقاراً للحول والقوة - وذلك أمام الفقر وانعدام الأمن- عن غيرهم من الفقراء الآخرين في الحضر. وجاء هدف الدراسة محاولة الخروج بتقديرات عن الحجم السكاني للنازحين داخلياً في الحضر والوقوف على ما إذا كان هناك ثمة اختلاف بين أوضاعهم وظروفهم المعيشية وبين الظروف المعيشية للمجتمع الذي يعيشون فيه.

وقد استعنا في تعريفنا للنازحين داخلياً بالمؤشرات التي تضمنتها المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي،²⁰ وهي تشمل النزوح بسبب حوادث الصراع أو العنف أو الكوارث الطبيعية أو الكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية من قبيل الجفاف والقحط. وفي حالة السودان، كانت هذه المسببات جميعها حاضرة في أماكن وأزمنة متفاوتة على مدار سنوات عدة. ولا يرد صد سؤلنا الجوهرية في المسح الذي أجريناه - وهو 'لماذا أتيتم إلى هنا؟'- ذلك المزيج المعقد من العوامل التي تسم النزوح القسري. فعلى سبيل المثال، فربما يكون الصراع أو الجفاف المتفاقم نتيجة للصراع وراء ما لحق من خراب بمعيشة المبحوث في البداية بما فسره على ترك منزله والهجرة إلى مكان آخر، ولكنه إذا سئل عن السبب في مجيئه إلى الخرطوم فقد يجيب بأن البحث عن العمل هو الذي أتى به إلى المدينة. وعليه، وحتى بالرغم من أن الكثير من المبحوثين قد قالوا بأنهم قد أتوا لأسباب تتعلق بالبحث عن عمل، إلا أن من أتى منهم من المناطق المتأثرة بالصراعات أو الجفاف يمكن عددهم من النازحين داخلياً.

وقد تم إجراء مسح مركز رصد النزوح الداخلي خلال فترة الإعداد لإحصاء السكاني الخامس في السودان. ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي يتولى توفير المعاونة الفنية في هذا الخصوص²¹، كان من الواجب أن يتم إجراء الإحصاء السكاني الخامس في عام 2003 (أي بعد عشرة أعوام من آخر إحصاء سكاني)، بيد أنه أثناء مفاوضات نيفاشا بين الحكومة السودانية وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي تمخضت عن اتفاق السلام الشامل، تم الاتفاق على تأجيل الإحصاء السكاني لعام 2007 حتى يتسنى لعملية الإحصاء أن تغطي كافة أرجاء البلاد. وقد تأخر إجراء الإحصاء عدة مرات ولكننا نراه على وشك البدء في لحظة كتابة هذه السطور (أبريل/نيسان 2008). ولا يمكننا اعتبار البيانات المستمدة من الإحصاء السكاني الأخير الذي أجري في عام 1993 بذات فائدة في عمليات التخطيط والتنمية، وذلك بسبب ما تعرض له هذا الإحصاء من تلاعب نتيجة للصراع الدائر - كذلك فإن إحصاء عام 1993 لم يغط سوى أجزاء من الجنوب. وقد أجرى المكتب القومي للإحصاء تحديثاً إحصائياً في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، ومن جانبنا استخدمنا بيانات هذا التحديث في الخروج بتقديراتنا للتوزيع السكاني في الخرطوم.

المنهجية والتحديات

كانت دراسة الخرطوم دراسة تجريبية هدفها التمهيد لدراستنا الأكبر والأكثر شمولية للنازحين داخلياً في المناطق الحضرية. وجاءت منهجية الدراسة لتشمل مسحا للأفراد (أرباب الأسر)، وذلك باستخدام عينة منهجية عشوائية ثنائية المراحل تم اختيارها من منطقة معينة تشكل الحدود المرسومة للمدينة. وتم استخدام التحليل الثانوي للبيانات لبحث الأوضاع المعيشية للنازحين داخلياً.

تمت مجريات الدراسة في الخرطوم على ثلاث مراحل، وتضمنت المرحلة الأولى منها قيام فريق الدراسة بزيارة ميدانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، وأعقبها مرحلة جمع البيانات في مارس/آذار 2007، ثم مرحلة تحليل البيانات وتوصيفها، ثم تبع ذلك نشر النتائج (كانت الفترة البيئية الطويلة التي استغرقت عاماً بأكمله بين جمع البيانات وبين إخراج التقرير النهائي مرجعها الانشغال بإجراء دراستينا الأخريتين التابعتين لمركز رصد النزوح الداخلي، في كل من أبيدجان وسانتا مارتا، خلال هذه الفترة). ونأتي أدناه على وصف هذه المراحل الثلاث بشكل أكثر توسعاً، وننبه بتوصيف لاستراتيجيتنا في أخذ العينات (المُعابنة).

²⁰ تنص المادة الثانية من المبادئ التوجيهية على ما يلي: "الأغراض هذه المبادئ، الأشخاص النازحون داخلياً هم الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين قسروا أو اضطروا إلى الفرار أو إلى ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، وبصفة خاصة بسبب - أو رغبة في تجنب - آثار النزاع المسلح أو مواقف العنف العام أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو الكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية، والذين لم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها لإحدى الدول".

<http://www.unhcr.ch/html/menu2/7/b/principles.htm>

²¹ المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في السودان، وحدة دعم الإحصاء السكاني، "تقرير حول مدى التقدم المحقق في الإحصاء السكاني السنوي لعام 2006، فبراير/شباط 2007، الخرطوم. وكانت السودان قد أجرت أربعة إحصاءات سكانية منذ استقلالها في عام 1956/1955 (وذلك في السنوات 1956/1955 و 1973 و 1983 و 1993).

خلال المرحلة الأولى من الدراسة، قام فريق جامعة تافتس ومركز رصد النزوح الداخلي بزيارة الخرطوم في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، وهناك قمنا بتعيين مستشار لنا (وهو يحمل الجنسية السودانية وخبير بالأوضاع هناك) لتولي الإشراف على الدراسة الميدانية وإجراءها. وخلال الزيارة عملنا مع مستشارنا السوداني من أجل وضع مخطط الدراسة، وعقدنا الاجتماعات اللازمة لذلك مع أصحاب المصالح، وهم المكاتب القطرية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس اللاجئين النرويجي والمكتب القومي للإحصاء التابع لحكومة السودان، وذلك لطرح الدراسة وضمان الحصول على المشاركة والتعاون من المؤسسات المعنية وجمع كافة التقارير والبيانات والخرائط والإحصائيات. ومن خلال العمل مع برنامج التطبيقات العملية للأقمار الصناعية (UNOSAT) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نجح مركز رصد النزوح الداخلي في توليد خريطة للخرطوم. وقد نجح مستشارنا السوداني في الحصول على أحدث البيانات الإحصائية الخاصة بالخرطوم (تحديث عام 2003). ورغم تقادم هذه المعلومات نسبياً، إلا أن قوائم الأسر التي تضمنها الإحصاء السكاني قد أتاحت لنا استخدام استراتيجية أخذ العينات القائمة على الكثافة السكانية (PPS) (انظر ملحق المناهج للإطلاع على شرح واف بهذا الأسلوب). وقام مستشارنا بتشكيل فريق من القائمين بالإحصاء وعدد من المشرفين، كما قدم معاونته كذلك في ترجمة ومراجعة الاستبيان وموائمه بما يناسب الثقافة التي يستهدفها. وبمجرد أن تمت عملية الموائمة الثقافية للاستبيان، تم اختبار صلاحيته وترجمته ثم ترجمته مرة أخرى إلى اللغة التي ترجم منها للوقوف على دقة الترجمة.

ثم جاء الدور على المرحلة الثانية والتي تم فيها جمع البيانات. وبمجرد أن أصبح الاستبيان واستراتيجية المعاينة جاهزين، أجرى المستشار سلسلة جلسات تدريبية استغرقت ثلاثة أيام مع القائمين بالإحصاء والمشرفين. وقد تم بموجب هذه الجلسات تشكيل الفرق وتسمية المشرفين. وأجريت دراسة تجريبية قصيرة المدة لاختبار أسلوب المعاينة ميدانياً كجزء من التدريب. وقد تألف فريق الخرطوم من اثنين من المشرفين وفريقين من أربعة قائمين بالإحصاء. وقد أجري المسح خلال الفترة من 4-13 مارس/آذار 2007. وتم إدخال البيانات باللغة العربية، ثم ترجمتها وإرسالها إلى مركز فينشتاين الدولي (جامعة تافتس، بوسطن) بغية تنقيحها وتحليلها. وقد استغرقت مرحلة تنقيح وإعادة فحص البيانات ما يقرب من خمسة أشهر، وكانت هي المرحلة الأكثر كثافة في عدد العاملين بها في المشروع. ومن جانبها تولت المؤلفة (جاكوبسن) عملية تحليل البيانات، وذلك باستخدام مزيج من برنامج Excel وبرنامج SPSS الإحصائي وذلك للخروج بإحصاءات وصفية (من جداول محورية وتكراريات). وقد استغرقت عمليات التحليل والتوصيف والحصول على التعليقات والمراجعة والتنقيح ثلاثة أشهر إضافية.

العينة

تألفت عينتنا من ~980 مبحوثاً، وكانت وحدة التحليل فيها هي الفرد (والذي كان يمثل عادة رب الأسرة). وكانت المنطقة التي استهدفها المسح منطقة محددة النطاق (انظر الخريطة B) وتتألف من مدن الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان وهي المدن التي تشكل معاً الخرطوم الكبرى. وقد قمنا بأخذ عيناتنا في: أمبدة (أم درمان) وجبل أولياء (الخرطوم) وشرق النيل (الخرطوم بحري). وكان قد وقع اختيارنا على هذه المحليات لأننا ارتأيناها تمثل المناطق الرئيسية التي يعيش فيها النازحون داخلياً خارج مخيمات النازحين. كذلك فقد أخذنا عينات من محلية الخرطوم وهي منطقة توقعنا انعدام أو القلة الشديدة للنازحين داخلياً بها. ولم نقم بإجراء أي مسوحات داخل مخيمات النازحين داخلياً، ذلك أن هدفنا كان تقدير عدد النازحين داخلياً القاطنين ضمن المنطقة الحضرية المخططة للخرطوم وفي نفس الوقت من غير القاطنين في المخيمات.

تقسيم الخرطوم

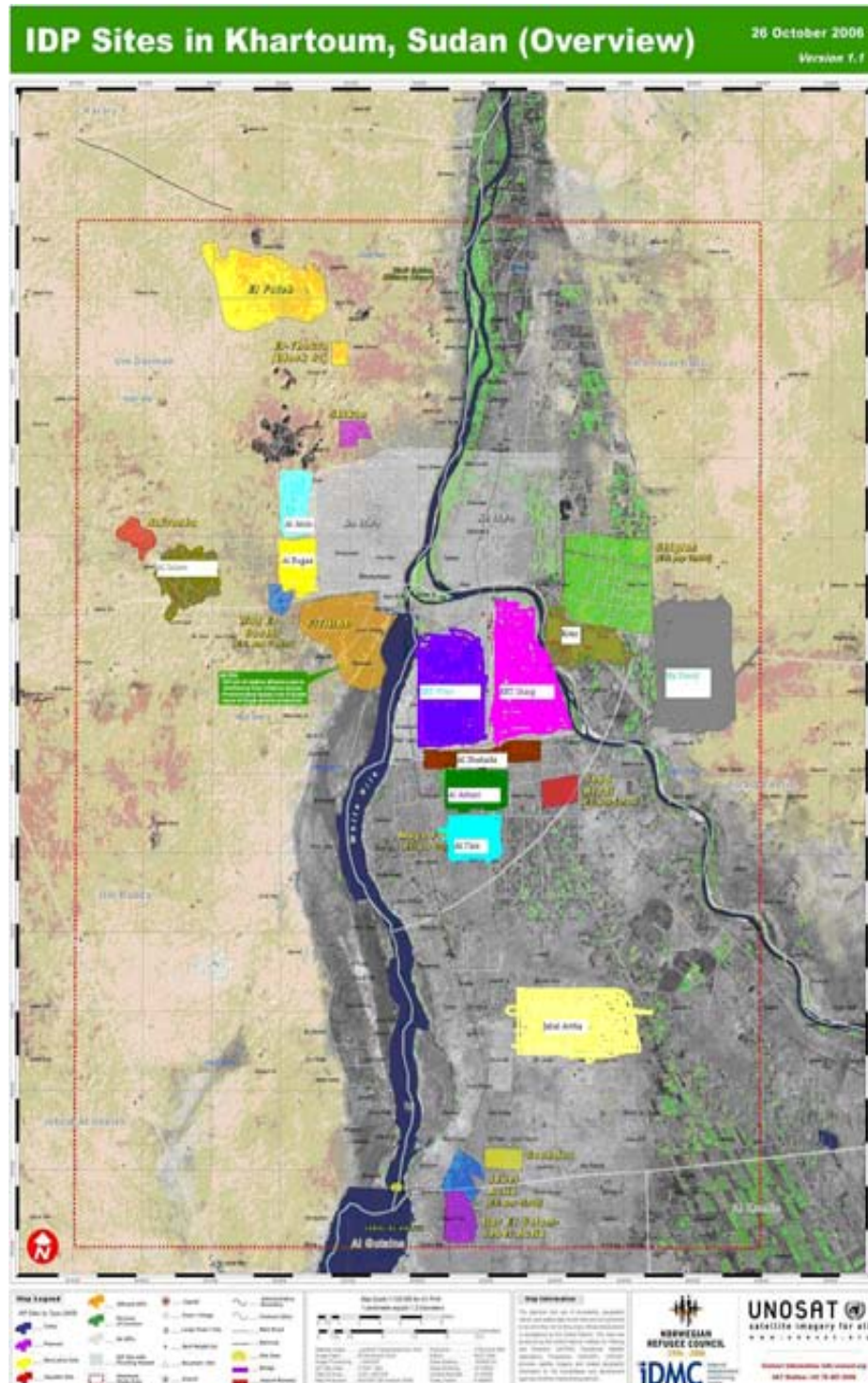
كانت الخرطوم محطة تجريبية للدراسة التي أجريناها وقد عمدنا على سبيل التجريب إلى تقسيم المدينة إلى ثلاثة مناطق معاينة وفقاً للمستويات المتفاوتة المتوقعة للنازحين داخلياً فيها. وقد تخيلنا في الدراسات اللاحقة عن هذا المنهج لما يسببه من إرهاق بالغ. ونأتي هنا بإيجاز على وصف هذا المنهج، مع التوصية بالأخذ بتخضع المسوحات المستقبلية لهذا التقسيم الذي حاولناه وأن يتم اللجوء بدلاً منه لأسلوب معاينة أكثر بساطة.

وقد قمنا بتقسيم كل من مناطق المعاينة الثلاث إلى الأقسام التالية:

- القسم الأول: المستوطنات القديمة شاملة المستوطنات الشعبية القديمة والمستوطنات المكتملة القديمة من الفئة الأولى (الكثافة المتوقعة للنازحين داخلياً: منخفضة)
- القسم الثاني: المستوطنات قيد الإنشاء من الفئتين الأولى والثانية (الكثافة المتوقعة للنازحين داخلياً: متوسطة الانخفاض (يقطن النازحون داخلياً أحياناً في هذه المناطق للعمل كحراس لمواقع الإنشاءات أو للعمل في غير ذلك من الوظائف المرتبطة بالإنشاءات)
- القسم الثالث: مناطق إعادة توطين النازحين داخلياً (الكثافة المتوقعة للنازحين داخلياً: متوسطة الارتفاع)
- القسم الرابع: المناطق المحيطة بمخيمات النازحين داخلياً (الكثافة المتوقعة للنازحين داخلياً: مرتفعة).

وفي محلية الخرطوم، والتي توقعنا فيها أعداداً صغيرة للغاية من النازحين داخلياً، لم نتم بتقسيم منطقة المعاينة. وقد تم زيادة الأقسام في عينتنا وفقاً للكثافة المتوقعة للنازحين فيها، حيث قمنا بزيادة العينة في الأقسام التي كانت الكثافة المتوقعة للنازحين داخلياً مرتفعة فيها. وقد استعنا باستراتيجية المعاينة القائمة على الكثافة السكانية (PPS) وذلك لاختيار الوحدات الإدارية للإحصاء السكاني في كل قسم، وذلك قياماً على قوائم الإحصاء السكاني لعام 1993. ونرى توزيع عينتنا الإجمالية في الجدولين (1-1) و (2-1).

خريطة (ب): خريطة المسح الخاصة بالخرطوم



الجدول (1-1): توزيعات العينة الإجمالية بين الأقسام المختلفة (عدد الأسر)

القسم	الخرطوم جبل أولياء	محلية خرطوم	الخرطوم بحري	أم درمان	الإجمالي
منطقة المخيمات			1	80	81
مناطق الإنشاءات	101				101
مناطق انعدام النازحين داخلياً		100			100
المستوطنات القديمة	99	80	120	80	379
مناطق إعادة التوطين	140		59	120	319
الإجمالي	340	180	180	280	981

الجدول (2-1): توزيعات العينة الإجمالية في الأقسام والوحدات الإدارية (عدد الأسر)

الأقسام		مناطق إعادة التوطين		مناطق انعدام النازحين		مناطق الإنشاءات		المخيمات	
الوحدة الإدارية	المدينة الخرطوم جبل أولياء	مناطق إعادة التوطين	المستوطنات القديمة	مناطق انعدام النازحين	مناطق الإنشاءات	المخيمات	مناطق الإنشاءات	المخيمات	الوحدة الإدارية
النصر		95			20				
الأز هري					20				
الأز هري		21	20		40				
جبل أولياء			19						
الكلاكلة		24	60		20				
الإجمالي		340	99		101				
محلية الخرطوم				20					
الخرطوم شرق				60					
الخرطوم غرب			20						
محلية الخرطوم			20						
الصحافة				20					
الشهداء			40						
الإجمالي		180	80	100					
الحاج يوسف		80	20			1			
شرق النيل				100					
الإجمالي		180	59	120		1			
أم درمان أمبدة				60					
البيضاء		80	20					20	
السلام		100	40					60	
الإجمالي		280	120	80				80	
الإجمالي		980							

حدود البيانات الخاصة بالمسح

تأتي العينة ممثلة تمثيلاً ملائماً لمنطقة المسح محددة النطاق، بيد أن هذه المنطقة قد استبعدت بعضاً من مناطق إعادة التسيكين النائية والمناطق العشوائية، والتي بات يتم استيعاب الكثير منها مع اتساع حدود الخرطوم. وعليه، فإن المسح لا يعطي لنا صورة كاملة عن الأوضاع الخاصة بالنازحين داخلياً في كامل الخرطوم الكبرى. كذلك فقد تجاهل المسح عمداً كذلك مخيمات النازحين داخلياً أنفسهم، ولكنه غطى بعض المناطق المحيطة بهذه المخيمات.

ولم نكن بوسعنا التحقق من موثوقية بيانات الإحصاء التي استخدمناها في استراتيجيتنا للمعاينة، وإنما لعلنا لم نملك إطار معاينة يتسم بالاكتمال أو الكفاية. وهذا يعني أن العينة التي اخترناها قد تعطي على الأرجح صورة أقل تمثيلاً لحقيقة التعداد السكاني لمنطقة المسح التي تناولناها.

ولم يبحث مسحنا بشكل كاف عدد من القضايا الرئيسية مثل العمل، أو المشاكل التي يعانيها النازحون داخلياً مثل التمييز في العمل أو الأجور، وهو ما تناولته الكثير من التقارير الأخرى. ولم يتح لنا سؤالنا الوحيد الخاص بالعمل بالخروج بتوصيف تصنيفي واضح لأعمال ووظائف النازحين داخلياً، حيث لم تأت صياغة السؤال موفقة كما سمحت بتداخل التصنيفات (فقد يشير مثلاً أحد المبحوثين إلى وظيفته باعتبارها غير نظامية، بينما قد يشير مبحث آخر إلى نفس الوظيفة باعتبارها وظيفة غير متفرغة). وينبغي على المسوحات التصنيفية للنازحين داخلياً في المستقبل أن تبحث موضوع العمل والتوظيف بشكل أكثر شمولية وتوسعاً.

ويحملنا تردي الأوضاع الأمنية في السودان على توقع أن يكون المناخ الذي أجري في ظلّه المسح ربما جعل المبحوثين أكثر ميلاً للحذر فيما يتلفظون به من ردود على الأسئلة التي يطرحها عليهم رجال المسح المجهولون بالنسبة لهم. وربما يفسر لنا هذا معدل الردود المنخفض على الأسئلة التي تتناول المشاكل التي عاناها المبحوثون. ومن ناحيتنا فإننا نهمل ما إذا كان هذا الحذر قد أدى إلى وجود نسبة من الردود غير الصادقة أم لا. ونحن في هذا التقرير إنما نسجل ببساطة ما قيل لنا.

نتائج المسح

نأتي في القسمين 1 و 2 من هذا التقرير على وصف الديموغرافيا الخاصة بكامل العينة وأوضاع الهجرة الخاصة بها، ثم يشرح لنا القسم 3 كيف استخدمنا التحليل الثانوي لتحديد وتمييز النازحين داخلياً من العينة. وفي القسم 4، نبحث بعض الاختلافات بين النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً.

1- العينة الكاملة: خصائص المبحوثين من حيث الديموغرافيا والوضع الأسري

قيماً على عينتنا التي يبلغ مجموع أفرادها 980 مبحوثاً، والتي يوضحها الجدول (3-1)، كانت نسبة 58% من الرجال، وكانت متوسط أعمار الرجال 45 عاماً، فيما كانت نسبة النساء 37.5%. وكان معظم أفراد العينة (92%) من المتزوجين.

وكانت للأسر المبحوثة ثلاثة أطفال في المتوسط، وذلك ضمن مدى يتراوح بين 0-24 طفلاً. ولم يكن لدى 12% من الأسر أي أطفال. وكان عدد الأفراد المتوسط لدى الأسر هو 6.9 (بانحراف معياري قدره 2.89). وكان الحجم النموذجي للأسر هو خمسة أفراد، وذلك بمتوسط قدره سبعة أفراد، ومدى يتراوح بين 1-23 فرداً. وكان العدد الإجمالي لأفراد أسر جميع مبحوثينا البالغ عددهم 980 مبحوثاً هو 6.764 فرداً.

وكان ما يقرب من 20% من حجم العينة من الأميين، بينما كان يحمل 20% منها تعليماً دينياً (قرانياً)، فيما استكمل 20% منها تعليمهم الابتدائي. وقد استكمل ما يقرب من 26% من العينة تعليمهم الثانوي، وقال 13.5% منهم أنهم تلقوا تعليماً جامعياً (انظر أدناه للمزيد من المناقشة حول التعليم).

وكان ما يقرب من نصف المبحوثين (وبنسبة 48%) يقطنون في مساكن مبنية من الطين، بينما كانت تعيش نسبة 39% في منازل من الطوب، و9% في منازل خرسانية. وقالت نسبة 3% فقط أنها تعيش في مساكن مؤقتة (أو أكواخ).

ومن حيث العمل، بالرغم من أن نسبة 7.7% فقط من مبحوثينا قالت بأنها لا تعمل، إلا أن معظمهم كانوا إما عاملين بشكل غير متفرغ (بنسبة 27% - ومنهم العاملین بشكل 'غير نظامي' أو 'مؤقت')، أو عاملين عملاً حراً (بنسبة 25%)، أو كُنّ ربات منازل (18%). ولم تقل سوى نسبة 20% فقط أنها كانت تعمل عملاً متفرغاً، فيما قال أقل من 1% أنهم طلبية.

الجدول (3-1): الخصائص الديموغرافية لكامل العينة (ن=980)

نسبة الرجال	58%
العمر المتوسط حسب الجنس	رجال 45
	الانحراف المعياري 14.55
	نساء 37.5
الحالة الاجتماعية	الانحراف المعياري 11.5
	النسبة المئوية للمتزوجين أو الذين يعيشون مع شخص آخر 92%
حجم الأسرة	الوسط الحسابي (المتوسط) 6.9
	(الانحراف المعياري: 2.89) 5
	المنوال الوسيط 7
	المدى 23-1
	عدد الأفراد الإجمالي في الأسر 6764
الأطفال في الأسرة (دون سن 18 عاماً)	الوسط الحسابي (المتوسط) 3.08
	(الانحراف المعياري: 2.37) 2
	المنوال الوسيط 3
	عدد الأسر الخالية من الأطفال 118 (12%)
	عدد الأطفال الإجمالي في الأسر 2846
التعليم	المدى 24-0
	أميون 191 (19.5%)
	تعليم قرآني/كنسي 198 (20%)
	تعليم أساسي/ابتدائي 196 (20%)
	تعليم ثانوي 258 (26%)
	تعليم جامعي 132 (13.5%)
نوعية المسكن	الخرسانة 90 (9.2%)
	الطوب الأحمر 381 (38.8%)
	الطين 478 (48.7%)
	مؤقت 31 (3.2%)
العمل	عاطلين 76 (7.7%)
	عمل غير متفرغ/غير نظامي/مؤقت 261 (26.7%)
	عمل حر 242 (24.7%)
	عمل متفرغ 196 (20%)
	ربات منزل 184 (18%)
	طلاب 2 (>1%)

الانتماء العرقي والتعليم

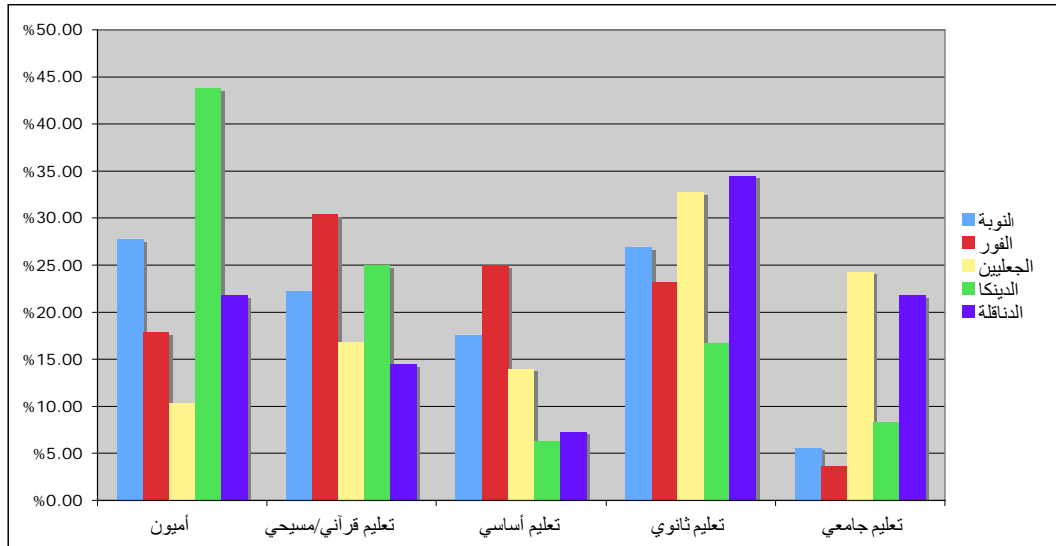
طلبنا من المبحوثين تسمية المجموعة العرقية التي ينتمي إليها كل منهم، فأثروا على ذكر 98 مجموعة عرقية مختلفة. وكان الانتماء للمجموعات العرقية الخمس الكبرى هي – النوبة والجعليين والفور والدناقلة والدينكا – يمثلها 374 مبحوثاً أو 38% من كامل العينة (انظر الجدول 4-1). (وللاطلاع على قائمة كاملة بتكرارية انتماءات المبحوثين للمجموعات العرقية في العينة، انظر الملحق أ).

وكما نرى في الجدول (4-1) والشكل (1-1)، نجد أنه من بين المجموعات العرقية الخمس الرئيسية، كان التعليم مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بالانتماء العرقي، حيث كانت النسبة الأكبر من الأميين من قبيلة الدينكا فيما كان المنتمون لقبيلة الفور الأقل حظاً في التعليم الجامعي.

الجدول (4-1) المجموعات العرقية الرئيسية مع بيان مستويات التعليم

المجموعة العرقية	أميون	تعليم قرآني/مسيحي	تعليم أساسي	ثانوي	جامعي	الإجمالي (% من العينة)
النوبة	30	24	19	29	6	108 (11%)
	%27.80	%22.20	%17.60	%26.90	%5.60	%100.00
الفور	10	17	14	13	2	56 (5.7%)
	%17.90	%30.40	%25.00	%23.20	%3.60	%100.00
الجعليين	11	18	15	35	26	107 (10.9%)
	%10.30	%16.80	%14.00	%32.70	%24.30	%100.00
الدينكا	21	12	3	8	4	48 (4.9%)
	%43.80	%25.00	%6.30	%16.70	%8.30	%100.00
الدناقلة	12	8	4	19	12	55 (5.6%)
	%21.80	%14.50	%7.30	%34.50	%21.80	%100.00

الشكل (1-1): المستويات التعليمية لأفراد المجموعات العرقية الخمس الرئيسية



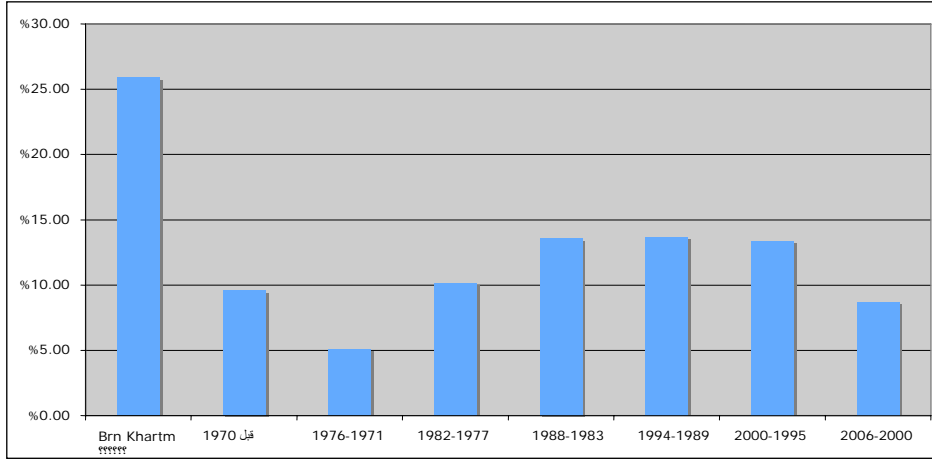
2: الهجرة إلى الخرطوم

كما هو الحال مع كافة المدن الأفريقية الأخرى، تقطن في الخرطوم نسبة كبيرة من المهاجرين الحضريين. فقد قال 22.8% من مبحوثينا أنهم ولدوا في الخرطوم، فيما قال 9.6% منهم أنهم أتوا إلى الخرطوم قبل عام 1970. وهو ما يترك لنا إجمالي قدره 663 مبحوثاً (بنسبة 68%) ممن هاجروا إلى الخرطوم منذ عام 1970.

عام الهجرة إلى الخرطوم

إذا عمدنا إلى تقسيم الحقبة التي شهدت وصول المهاجرين للخرطوم إلى فترات خمسية الأعوام، على نحو ما يظهر لنا في الشكل (1-2)، ومبتدئين هذا التقسيم بعام 1970، فإننا نكتشف زيادة في موجات الهجرة فيما بين عامي 1983 و 2000، وترجعاً لها بعد عام 2000.

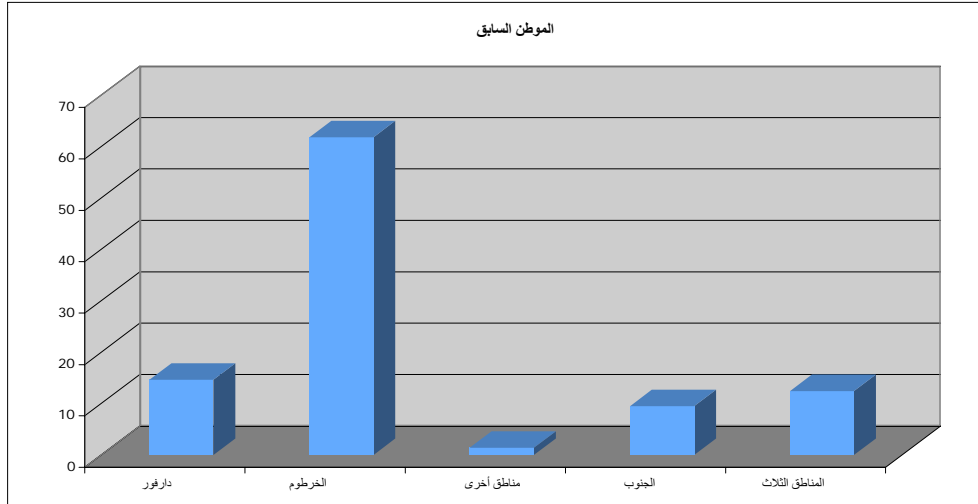
الشكل (1-2): تاريخ الهجرة إلى الخرطوم



الموطن السابق

قمنا بنسب مبحوثينا لمكان وحيد أطلقنا عليه "الموطن السابق"، وذلك بأن سألنا مبحوثينا عن المكان الذي ولدوا فيه وأين كانوا يعيشون قبل مجيئهم للخرطوم. ومتى جاءت الإجابة مختلفة على هذين السؤالين، كننا ننسب المبحوث إلى المكان الذي كان يقطن فيه قبل مجيئه إلى الخرطوم. وقد قمنا بتجميع الإجابات على هذين السؤالين في التصنيفات الخمسة التالية (انظر الشكل 2:2):

الشكل (2-2): الموطن السابق



1. "الخرطوم بالإضافة إلى الشمال"، وقد تضمن القادمين من منطقة الخرطوم، والولايات الشمالية (نهر النيل والولاية الشمالية والبحر الأحمر وشمال كردفان وكسلا وقضارف والجزيرة وسنار والنيل الأبيض ومدن بابانوسا ومُجلد في شمال كردفان، والتي لا تقع في المناطق الثلاث). ولا تُعتبر هذه المناطق مرتبطة بصفة عامة بأي صراعات، رغم أنها كانت معرضة للجفاف والمجاعة كما استهدفتها مخططات الزراعة المُمكنة ومشروعات التنمية شاملة بناء السدود، والتي أدت لنزوح الكثيرين على مدار أعوام عدة، ولكن بدرجة أقل بكثير عما هو الحال في المناطق الأخرى في السودان. ومن بين مبحثينا، قدم 62% من "الخرطوم بالإضافة إلى الشمال".
2. شمل "الجنوب" منطقة الاستوائية وبحر الغزال الشمالية والوحدة وجونقلي والبحيرات وأعلى النيل. وكما ذكرنا عاليه، كانت هذه المنطقة منطقة صراعات فيما بين عامي 1982 و 2003. وكانت نسبة 9.5% من أفراد العينة من الجنوب.
3. شملت "المناطق الثلاث" بحر الغزال الشمالية ومعظم جنوب السودان (فيما عدا مدن بابانوسا ومُجلد) وولاية النيل الأزرق الجنوبية. وكما ذكرنا آنفاً، كانت هذه المنطقة محلاً لصراعات دائرة فيما بين عامي 1982 و 2005. وكانت نسبة 12.4% من أفراد العينة من المناطق الثلاث.
4. "دارفور" وتشمل غرب وجنوب وشمال دارفور. وكما ذكرنا آنفاً، كانت هذه المنطقة منطقة قحط وصراعات على فترات متقطعة قبل عام 1982، ثم أصبحت منطقة صراعات منذ عام 2003. وقد قدم 14.7% من أفراد العينة من دارفور.
5. "بلدان أخرى" وتشمل القادمين أو من كانوا يعيشون في السابق خارج السودان. وكما نرى في الجدول (2-2)، كانت هذه البلدان تتألف من اليمن (1) وتشاد (2) وإثيوبيا (3) وقطر (2) والإمارات (1) والسعودية (2) ومصر (1). ومن بين الـ 14 مبحثاً الذين كانوا يقطنون خارج السودان، ولد ثلاثة منهم في السودان، وكانت النسبة الأكبر منهم من المهاجرين إلى الخليج أو تشاد. وكانت نسبة 1.4% فقط من أفراد العينة تعيش في بلدان أخرى. ونظراً لأن محط اهتمامنا في هذا التقرير هو على النازحين داخلياً، فإننا سنسقط هؤلاء المهاجرين من البلدان الأخرى من تحليلنا.

الجدول (1-2): بلدان أخرى

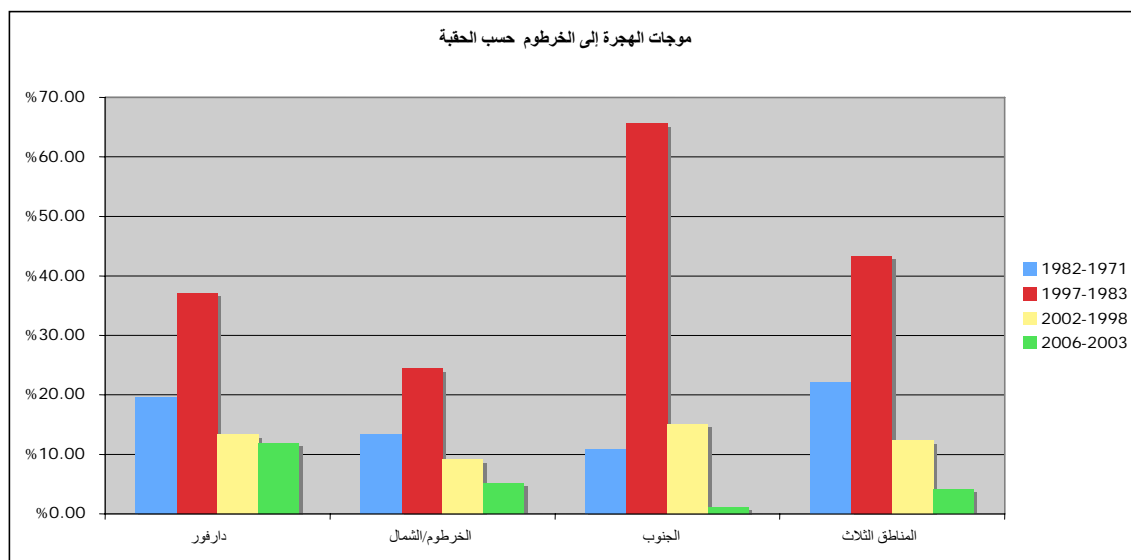
الموطن قبل المجيء للخرطوم (العدد)	الانتماء العرقي
اليمن	الجعليين
تشاد (3)	بارجو والمسيرة وتامة
إثيوبيا (3)	الأمهرة
الإمارات العربية المتحدة (3)	محس والدناقلة والرباطاب
المملكة العربية السعودية (2)	الدناقلة
"في الخارج" (غير معلوم)	البديرية
مصر	الدناقلة

وعندما نقوم تجميع أعوام قدوم المهاجرين إلى الخرطوم في فترات تصنيفية ترتبط بفترات الصراع والقحط والنزوح القسري في السودان التي ناقشناها في السابق، ثم نعد إلى تحليلها حسب الموطن السابق، فإننا نرى بوضوح أن ذروة موجات الهجرة من الجنوب كانت قد جاءت خلال الفترة بين عامي 1983 و 1998. وكما تُظهر لنا بيانات الجدول (2-2)، فإن هذه الفترات التصنيفية هي: 1970-1978 و 1983-1998 و 1999-2002 و 2002-2006.

الجدول (2-2): فترة الوصول حسب عوامل النزوح

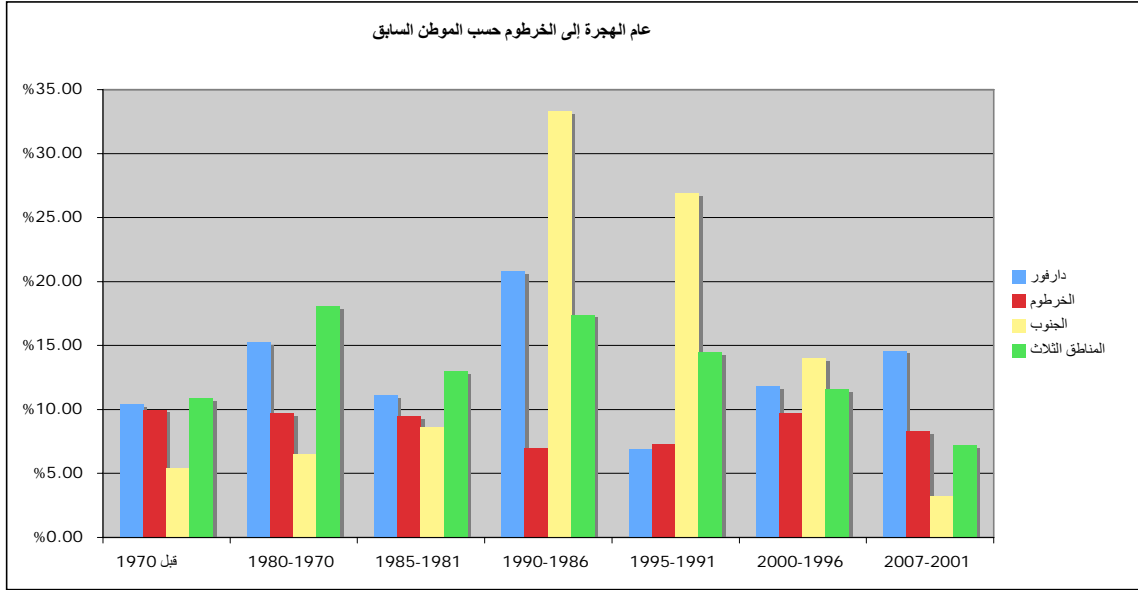
الفترة	عوامل النزوح التي اتسمت بها الفترة	عدد المهاجرين إلى الخرطوم ونسبتهم المئوية
1970-1982	انتهاء الحرب الأهلية الأولى في عام 1972 وعودة النازحين داخلياً واللاجئين إلى الجنوب	150 (15%)
1983-1997	استئناف الحرب بين الشمال والجنوب (1983) القحط في عام 1983-1984. طرد السكان قسرياً من مناطق حقول النفط في الجنوب (التسعينات) بناء مخيمات النازحين داخلياً في الخرطوم (1991) عمليات الهدم وإعادة التسيكين القسري (مخيم أنجولا (1994) ومخيم الحاج يوسف (1998))	321 (33%)
1998-2002	تراجع موجات الهجرة الجديدة؟ تواصل عمليات الهدم وإعادة التسيكين إعلان الهدنة في 2002، وإطلاق مفاوضات اتفاق السلام الشامل	107 (11%)
2003-2006	اندلاع صراعات حادة في دارفور تواصل عمليات الهدم وإعادة التسيكين توقيع اتفاق السلام الشامل في عام 2005 حركات العودة	55 (5.6%)

الشكل (2-3): موجات الهجرة إلى الخرطوم حسب الموطن السابق



وكما نرى في الشكل (2-4)، وصلت أعداد المهاجرين من الجنوب إلى ذروتها فيما بين عامي 1985 و 1995، ثم تراجعت بشكل كبير بعد عام 2000. وجاء قدوم المهاجرين من دارفور بشكل مستمر وبلا انقطاع إلى حد ما، مع تزايد أعدادهم زيادة طفيفة بعد عام 2000 (بعدما دخل الصراع في دارفور طوراً أكثر حدة).

الشكل (2-4): عام الهجرة إلى الخرطوم حسب الموطن السابق



الانتماء العرقي حسب الموطن السابق

كما هو متوقع، كانت المجموعات العرقية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموطن السابق. ويصف لنا الجدول (2-3) والشكل (2-5) المجموعات العرقية الخمس الرئيسية، حيث أتى معظم المنتمين لقبائل الفور من دارفور، أما المنتمين للدينكا فقد أتوا من الجنوب، فيما أتى المنتمون للنوبة من المناطق الثلاث، وجاء الجعليون في غالبيتهم من الخرطوم/الولاية الشمالية.

الجدول (2-3): المجموعات العرقية الخمس الرئيسية حسب الموطن السابق

الإجمالي	المناطق الثلاث	الجنوب	الخرطوم/الشمال	دارفور	
107	4		102	1	الجعليين
108	85	6	16	1	النوبة
51			51		الدينكا
48		46	1	1	الفور
56	1	2	5	48	

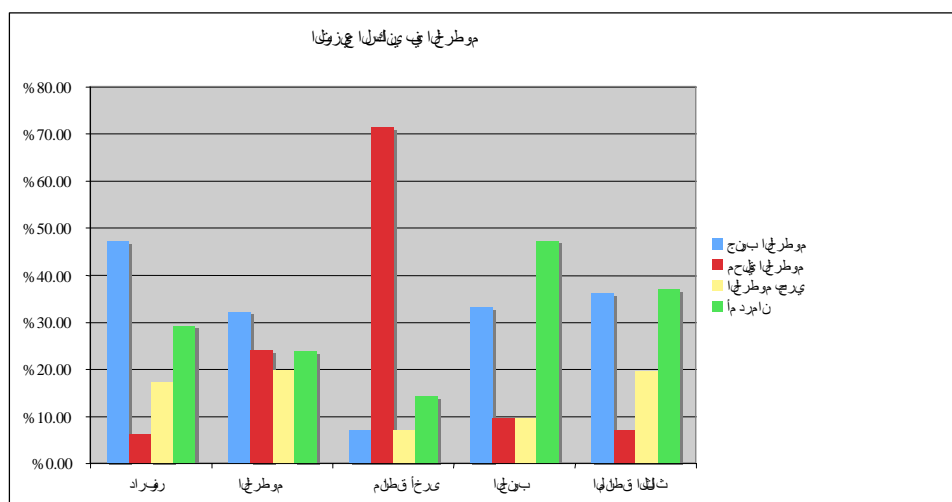
عندما يتم تصنيف المجموعات العرقية حسب مسقط الرأس، نجد أن:

- ما يزيد عن نصف العينة ينتمون للمجموعات العرقية المهيمنة في الخرطوم والولايات الشمالية.
- كان أقل بقليل من ربع العينة (22%) ينتمون للمجموعات العرقية المهيمنة في دارفور.
- جاء 8% من المجموعات العرقية المهيمنة في الجنوب.

التوزيع السكاني داخل الخرطوم

جاء توزيع المبحوثين داخل الخرطوم مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بموطنهم السابق. وكما نرى في الشكل (2-4)، كان المبحوثون من الخرطوم/الولاية الشمالية موزعين توزيعاً متساوياً في محليات الخرطوم الأربع، أما المبحوثين من دارفور والجنوب والمناطق الثلاث فكانوا أكثر تركيزاً في الخرطوم الجنوبية أو أم درمان، وكلاهما من أفقر المناطق في الخرطوم.

الشكل (2-4): التوزيع السكاني حسب الموطن السابق



سبب الهجرة

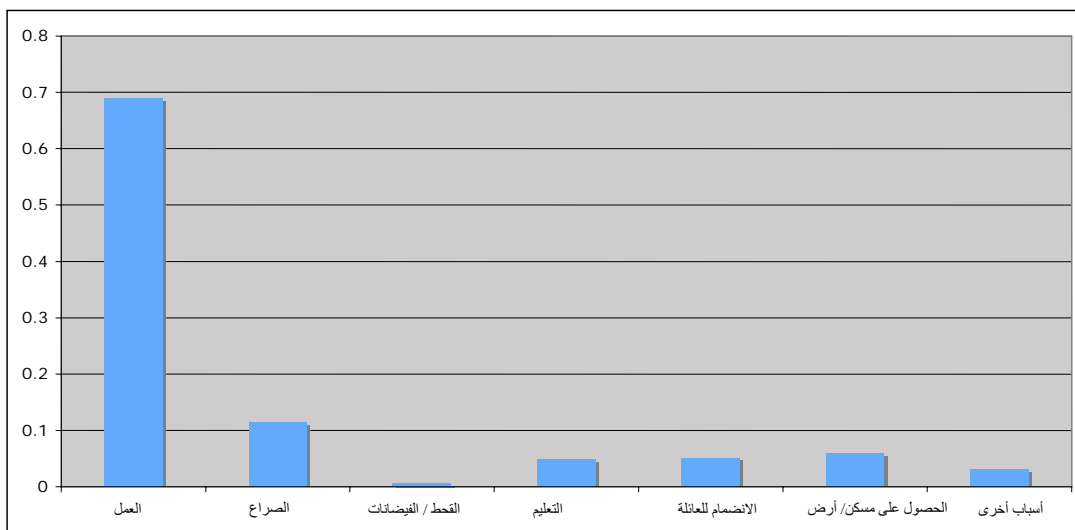
على غرار ما هو حاصل في معظم أشكال الهجرة، أتى المهاجرون إلى الخرطوم لأربعة أسباب رئيسية: البحث عن العمل أو كسب القوت أو للتعليم أو للانضمام لأسرهم المقيمة في الخرطوم، أو للهروب من الصراعات العنيفة والاضطهاد.

وقد أجاب عن سؤالنا 'لماذا أتيتم إلى الخرطوم؟' عدد 718 (73.2%) مبحوثاً؛ (وحيث نسبة الـ 27% الباقية ولدت أو ترعرعت في الخرطوم). وكما نرى في الجدول (2-4) والشكل (2-5)، تأتي أسباب المجيء للخرطوم مقسمة بين البحث عن عمل (69% من المهاجرين) والفرار من الصراع أو البحث عن الاستقرار (11%) والبحث عن مسكن أو أرض (6%) والسعي للتعليم (5%) والانضمام للأسرة (5%). وشملت الأسباب 'الأخرى' (ونسبتها 3%) "إعادة التوطن" و"العجز عن دفع إيجار المسكن". وقد قال عدد صغير من المبحوثين أكثر من سبب، إلا أن الغالبية أعطت سبباً واحداً رئيسياً (وتعكس هذه النسب المئوية الواردة عدد المرات التي ذُكر فيها كل سبب من الأسباب السابقة).

الجدول (2-4): الأسباب التي أوردها المبحوثون للمجيء إلى الخرطوم

النسبة المئوية للمهاجرين (العدد=719)	النسبة المئوية من العينة الإجمالية (العدد=979)	التكرارية	لا ينطبق عليهم السؤال
--	26.8%	263	لا ينطبق عليهم السؤال
68.9%	50.5%	495	العمل
11.40%	8.4%	82	الصراع
4.8%	3.6%	35	التعليم
5.8%	4.3%	42	السكن أو الحصول على أراضي
5.1%	3.8%	37	الانضمام للأسرة
3%	2.2%	6	أسباب أخرى

الشكل (5-2): أسباب المجيء إلى الخرطوم



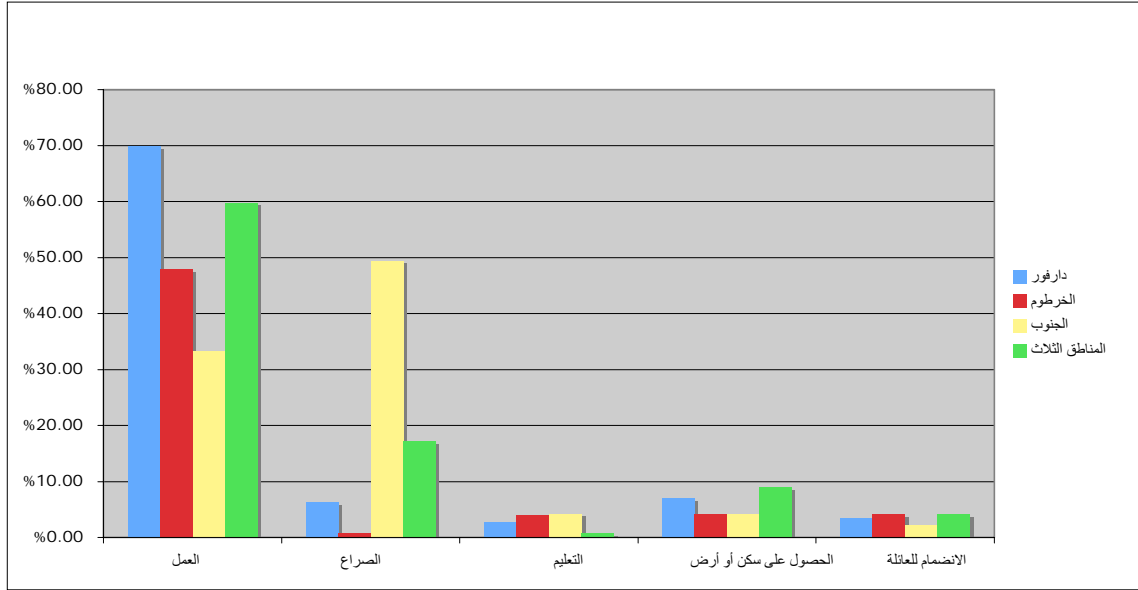
كانت أسباب المجيء ترتبط بشكل كبير بالانتماء العرقي. وكما نرى في الجدول (5-2)، قالت غالبية المنتمين لقبيلة الدينكا (67%) بأنها قدمت لأسباب متعلقة بالصراع الدائر، فيما قالت جميع المجموعات العرقية الأخرى بأن البحث عن العمل كان هو السبب الرئيسي الذي دعاهم للمجيء.

الجدول (5-2): أسباب المجيء حسب الانتماء العرقي (المجموعات العرقية الخمس الكبرى)

القبيلة	التكرارية	النسبة المئوية من العينة	الأسباب المرتبطة بالصراع	الأسباب المرتبطة بالعمل	لا إجابة
النوبة	108	11	17%	61%	11%
الجعليين	107	10.9	0	39%	50%
الفور	56	5.7	7%	64%	20%
الدناقلة	55	5.6	0	49%	29%
الدينكا	48	4.9	67%	31%	--
الإجمالي	374	38%			

كما نرى في الشكل (6-2)، كانت الأسباب المرتبطة بالعمل هي الدافع الرئيسي للقادمين من جميع المناطق عدا الجنوب، حيث قال معظم المبحوثين (ونسبتهم 49.5%) أنهم قدموا لأسباب متعلقة بالصراع.

الشكل (2-6): أسباب الهجرة إلى الخرطوم حسب الموطن السابق



3: المقاييس والتفديرات الخاصة بالنازحين داخلياً

ثمة طرق مختلفة لتحديد النازحين داخلياً، ويأتي الاختلاف في طريقة التعريف اعتماداً على المعايير السياقية المستخدمة. ويأتي التعريف الأكثر شمولية ليعتبر النازحين داخلياً هم كافة الذين فروا من المناطق المتأثرة بالصراعات أو أشكال القحط والجفاف الحادة، بغض النظر عن السبب الذي برروا به هجرتهم. وفي وسعنا عزو هذا التعريف للنازحين داخلياً لسببين رئيسيين، أولهما هو ما قد يكون لدى النازحين داخلياً من نفور من ذكر الصراع باعتباره سبباً لمغادرة مسقط رأسهم، أو ربما لعدم رغبة هؤلاء من أن يتم تعريفهم كنازحين داخلياً أو ربما لخشيتهم من ذكر هذا السبب. أما السبب الثاني فقد يكون النازحون داخلياً قد أتوا للمدينة لأسباب متعلقة بالعمل، حتى بالرغم من أن السبب الابتدائي الذي حدا بهم للنزوح هو الصراع و/أو القحط. فمتى انطبق أي من هذين الوضعين، لا يقوم المبحوثون في الغالب بتحديد أنفسهم كنازحين داخلياً، حتى بالرغم من أن ظروفهم قد تلبى المعايير الخاصة بالنازحين داخلياً والمشروحة في المبادئ التوجيهية.

ونجد تعريفاً أكثر تحفظاً يقوم على تعريف النازحين داخلياً بأنهم الأشخاص الذين غادروا مناطق معروفة بانتشار الصراع أو القحط أو المجاعة فيها أثناء الفترة التي حدث فيها ذلك و/أو الذين ساقوا الصراع أو القحط أو انعدام الأمن الغذائي باعتباره السبب الذي دفعهم للمغادرة.

وقد استخدمنا كلا الأسلوبين، حيث استخدمنا التعريف الأكثر تحفظاً في الخروج بتفديرات سكانية للنازحين داخلياً، مع إقرارنا في الوقت ذاته بأن هذه التفديرات قابلة للأخذ والرد. واستخدمنا الأسلوب الأكثر شمولية في مجرد المقارنة بين الأوضاع المعيشية للأشخاص القادمين من المناطق المختلفة، بيد أننا لم نستخدمه للخروج بتفديرات سكانية عن النازحين داخلياً.

وقد عرّف أسلوبنا المتحفظ النازحين داخلياً قياماً على موطنهم السابق (بخلاف الخرطوم)، عندما أتوا إلى الخرطوم، وقياماً على الأسباب التي ساقوها لتفسير هجرتهم. ومن ثم اعتبرنا النازحين داخلياً هم من قدموا من السودان (أي استبعدنا المولودين من خارج السودان) ولبوا أي من الشروط التالية:

أ) قالوا بأنهم قدموا للخرطوم لأسباب تتعلق بالصراعات أو الجفاف والقحط (وكان ذلك هو السبب الذي ساقه 86 مبحوثاً أو 8.8% من إجمالي العينة)؛

أو

ب) قالوا بأنهم قدموا من الجنوب، أو المناطق الانتقالية/الثلاث، وكان قدومهم أثناء أو بعد عام 1983 عندما استؤنفت الحرب وبدأت حالات الجفاف والقحط، ولكن قبل عام 2002. ومن بين الـ 93 مبحوثاً القادمين من الجنوب، لبي 80

(86%) منهم هذا الشرط، كما لبي نفس هذا الشرط 85 (69.7%) فرداً آخرين من واقع 122 فرداً قدموا من المناطق الثلاث. وقد شكل القادمون من الجنوب والمناطق الثلاث إجمالاً نسبة 81% من مبحوثينا من النازحين داخلياً، أو 16.9% من إجمالي العينة.

أو

(ج) كانوا من دارفور، وقدموا إلى الخرطوم بعد عام 2002. وبلغ عدد من انطبق عليهم هذا الشرط 34 (23.8%) من واقع 143 مبحوثاً من دارفور، وقد شكلوا نسبة 16.7% من المبحوثين من النازحين داخلياً ونسبة 3.5% من إجمالي العينة. ومن خلال تعريفنا للنازحين داخلياً من دارفور بأنهم هؤلاء الذين قدموا بعد عام 2002، فإننا نكون قد استبعدنا بذلك من يَحتمل أنهم نزحوا خلال أحداث الصراع والقحط في الثمانينات، ولكنهم لم يقولوا أنهم أتوا لهذه الأسباب (إذا تم إدرجهم في الفئة الأولى). وبلغ إجمالي المبحوثين من دارفور الذين قدموا فيما بين عامي 1983 و 1997 عدد 53 مبحوثاً، قال أربعة منهم أنهم أتوا لأسباب متعلقة بالصراع (وتشملهم الفئة الأولى).

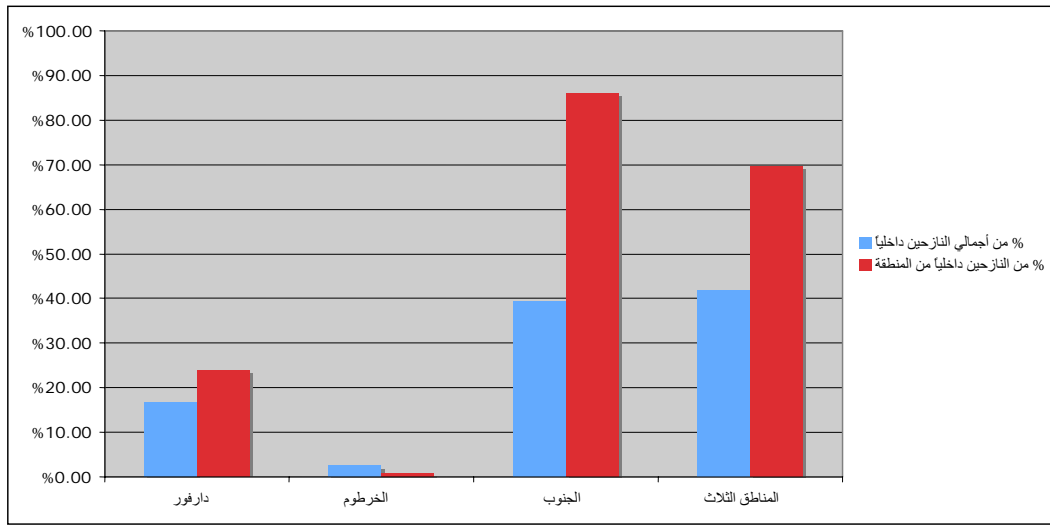
وعلى ضوء هذه المعايير، أمكن إعطاء صفة نازح داخلياً لـ 204 مبحوثاً، أو 20.8% من العينة. وقد بلغ نطاق الثقة الإحصائي في النتائج 2.5%، وهو ما يعطينا مدى متوقعاً يتراوح بين 18.3% و 23.3%. وعليه، فإننا نتوقع أن يشكل النازحون داخلياً فيما بين 18.3 و 23.3% من التجمعات السكانية الحضرية الفاطنة خارج مخيمات النازحين داخلياً.

الجدول (1-3): نسب النازحين داخلياً في العينة

الإجمالي	النازحين داخلياً	غير النازحين داخلياً	
143	34	109	دارفور
	23.8%		النسبة المئوية من الدارفوريين
14.60%	16.70%		النسبة المئوية من إجمالي النازحين داخلياً (204)
	3.5%		النسبة المئوية من إجمالي العينة (980)
606	5	601	الخرطوم
	0.8%		النسبة المئوية من سكان الخرطوم
61.80%	2.50%		النسبة المئوية من إجمالي النازحين داخلياً
	0.5%		النسبة المئوية من إجمالي العينة (980)
93	80	13	الجنوب
	86%		النسبة المئوية للقادمين من الجنوب
9.50%	39.20%		النسبة المئوية من إجمالي النازحين داخلياً
	8.2%		النسبة المئوية من إجمالي العينة (980)
122	85	37	المناطق الثلاث
	69.7%		النسبة المئوية للقادمين من المناطق الثلاث
12.40%	41.70%	4.80%	النسبة المئوية من إجمالي النازحين داخلياً
	8.7%		النسبة المئوية من إجمالي العينة (980)
980	204	776	الإجمالي
			النسبة المئوية لغير النازحين داخلياً أو النازحين داخلياً
100.00%	100.00%	100.00%	
	20.8%		النسبة المئوية من إجمالي العينة (980)

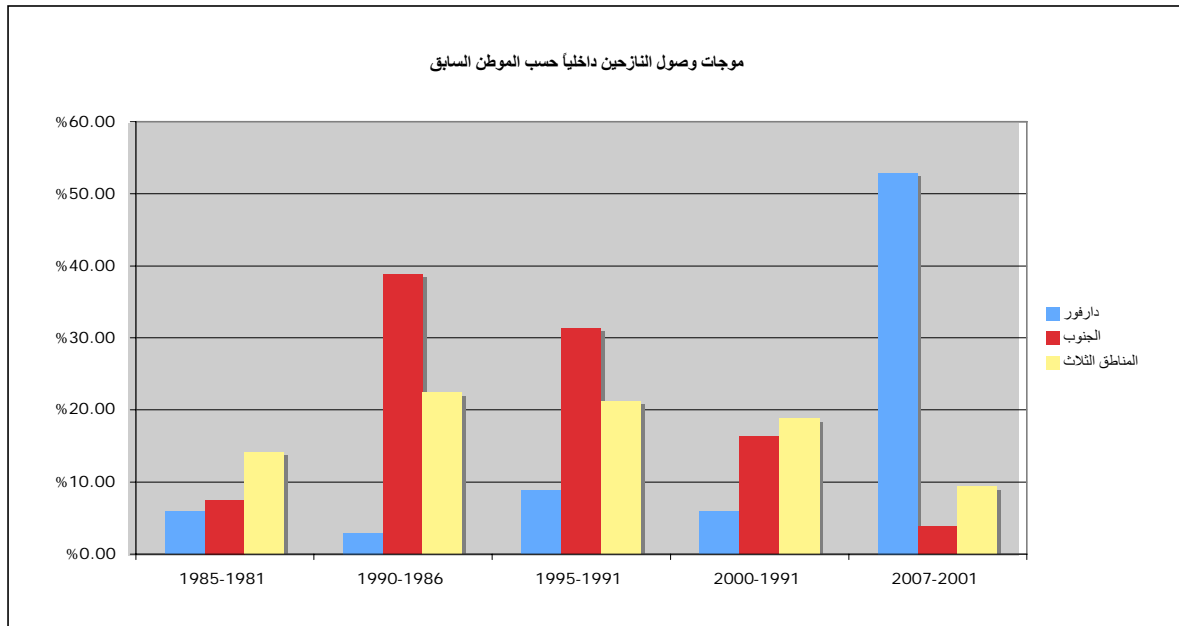
وكما تظهر لنا بيانات الشكل (1-3)، أنتت النسبة الأكبر من النازحين داخلياً البالغ عددهم في العينة 204 مبحوثاً من المناطق الثلاث (بنسبة 41.7%)، أما القادمون من الجنوب فشكّلوا 80 فرداً أو نسبة 39%، فيما شكّل النازحون داخلياً من دارفور نسبة 16.7% من إجمالي النازحين داخلياً. وقد شكّل المبحوثون من الخرطوم نسبة 2.5% فقط من النازحين داخلياً.

الشكل (1-3): توزيعات النازحين داخلياً حسب الموطن السابق



يظهر لنا الشكل (2-3) توزيع وفود المهاجرين وذلك على مدى الفترة الممتدة من 1981 وحتى 2007، وذلك حسب الموطن السابق. وكانت الفترة الرئيسية التي شهدت أكبر نسبة هجرة من الجنوب ومن المناطق الثلاث هي فيما بين عامي 1986 و 1995، ومن دارفور بعد عام 2000.

الشكل (2-3): موجات الوصول حسب الموطن السابق



الخروج بتقديرات سكانية عن النازحين داخلياً إلى الخرطوم

بالاستعانة بنسبة النازحين داخلياً التي خرجنا بها، بوسعنا الآن تقدير عدد النازحين داخلياً في المنطقة التي شملها المسح (انظر الخريطة)، وذلك قياماً على التعداد الإجمالي لهم.

ومن أجل تحديد وحدات المعاينة الأساسية (باستخدام أسلوب المعاينة القائم على الكثافة السكانية)، استخدمنا إطاراً للمعاينة يتألف من 3.257.765 فرداً (أو 485.518 أسرة)، وذلك من واقع إحدى التحدّيات الإحصائية السكانية التي تم إجرائها في عام 2003. وهذه الأرقام تعد متقدمة الآن، بيد أننا إذا استخدمنا هذه الأرقام وكان مدانا المتوقع (20.8 +/- 2.54) = 18.26% - 23.34%، فإننا نحصل على تعداد للنازحين يقع في المدى 594.867-760.362.

وبمجرد أن يتم الكشف عن أرقام آخر إحصاء السكاني (ويجري عليه العمل حالياً)، يمكن الخروج بتقدير أفضل. وتقدر التقديرات الحديثة لعام 2007 تعداد سكان الخرطوم بـ 5.5 مليون نسمة²². وبالأستعانة بهذا التقدير، نجد أن النازحين داخلياً في المنطقة الحضرية في الخرطوم، خارج المخيمات ومناطق المستوطنات، يتراوح عددهم بين 1.04.300 و 1.283.700 نسمة.

وتأتي هذه الأعداد مقارنة بالتقديرات الحالية التي تصل إلى 1.7 مليون نازح داخلياً في الخرطوم، والتي تشمل النازحين داخلياً في المخيمات. فإذا أضفنا أعداد النازحين داخلياً في المخيمات (والتي تتراوح بين 325.000 و 391.800) إلى تقديراتنا المتروحة بين 1.004.300 و 1.283.700 نازحاً داخلياً، فإننا نخرج بتقدير يتراوح بين 1.329.300 و 1.675.500 نازحاً داخلياً في كامل أرجاء الخرطوم.

4 : مقارنة النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً في الخرطوم

لا يمكننا اعتبار مقياسنا عن النازحين داخلياً مطلق اليقين، نظراً لأنه على الأرجح يشتمل على بعض الأشخاص من غير النازحين داخلياً ويستبعد آخرين ممن كان ينبغي عددهم نازحين داخلياً. ورغم ذلك، فسوف نستعين به لتقدير فئات وتجارب الأشخاص الذين قدموا من المناطق المتأثرة بالصراعات أو بالهجرة مقارنة بالآخرين في الخرطوم. كذلك فسوف نستخدم المتغير الخاص بـ 'الموطن السابق' للخروج بمزيد من المعلومات حول الاختلافات ضمن العينة.

وسوف نقارن بين النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً من حيث توزيع توابعهم في أرجاء الخرطوم ومستواهم التعليمي وتقلاتهم وتجربتهم مع عمليات الطرد القسرية في الخرطوم وأعمالهم والصعوبات التي يقابلونها في الخرطوم، ونواباهم فيما يتعلق بالانتقالات المستقبلية ومنها العودة إلى ديارهم.

4-1 توزيع النازحين داخلياً

تظهر لنا بيانات الجدول (4-1) والشكل (4-1) التوزيع المتفاوت للنازحين داخلياً في أرجاء الخرطوم، مع تركيز النازحين داخلياً بكثافة أعلى في محليات جبل أولياء وأم درمان الأكثر فقراً.

²² يأتي هذا التقدير قياماً على بيانات الجدول التالي:

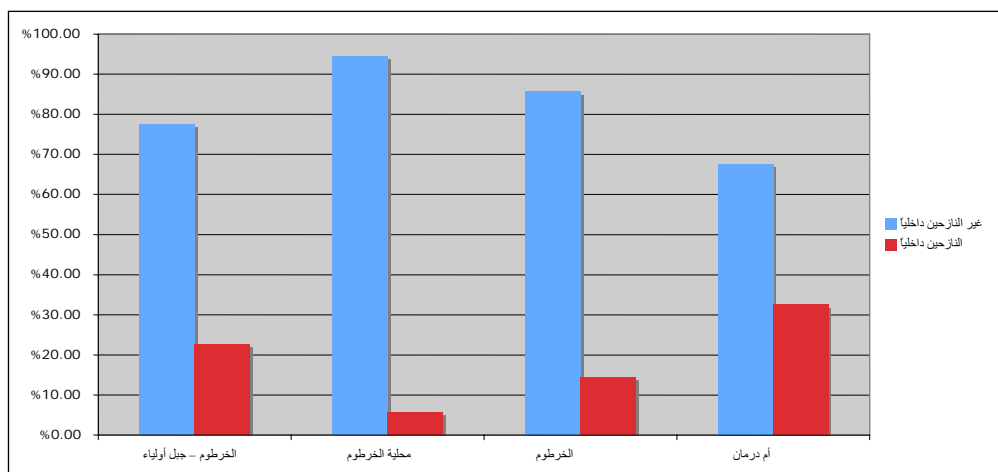
التقديرات السكانية لعام 2008	
2 395 159	درمان أم
2 203 987	الخرطوم
889 963	الخرطوم بحري

<http://bevoelkerungsstatistik.de/wg.php?x=&men=gcis&lng=de&dat=32&geo=-188&srt=npan&col=aohdq&pt=c&va=x.&srt=pnan>

الجدول (1-4): محل سكني النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً في الخرطوم

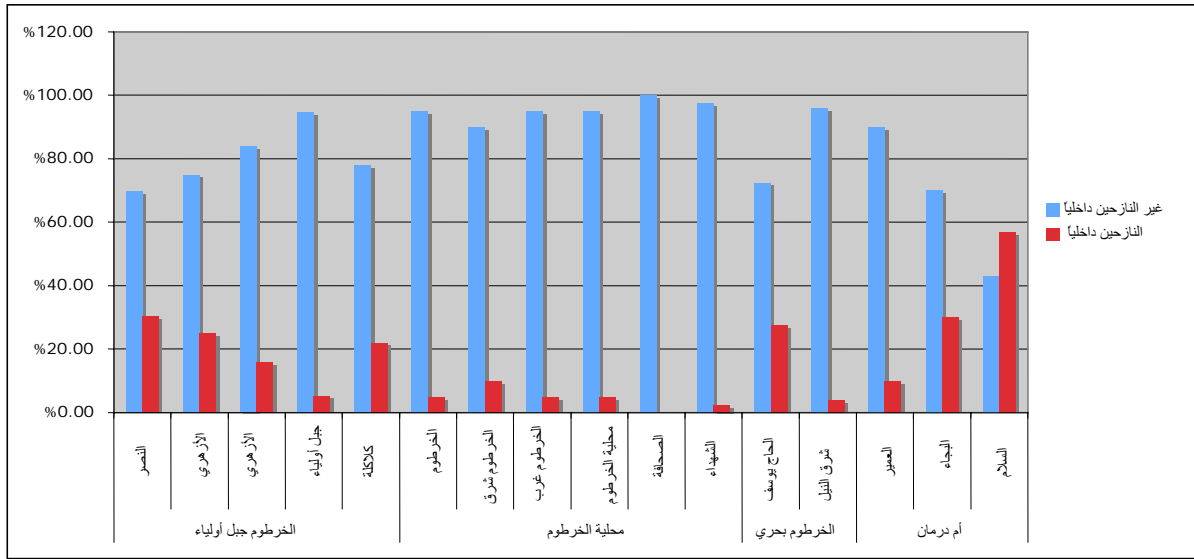
الإجمالي	النازحين داخلياً	غير النازحين داخلياً	
340	77	263	الخرطوم جبل أولياء
% 100.00	% 22.60	% 77.40	
180	10	170	محلية الخرطوم
% 100.00	% 5.60	% 94.40	
180	26	154	الخرطوم بحري
% 100.00	% 14.40	% 85.60	
280	91	189	أم درمان
% 100.00	% 32.50	% 67.50	
980	204	776	الإجمالي
% 100.00	% 20.80	% 79.20	

الشكل (1-4): محل سكني النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً في الخرطوم



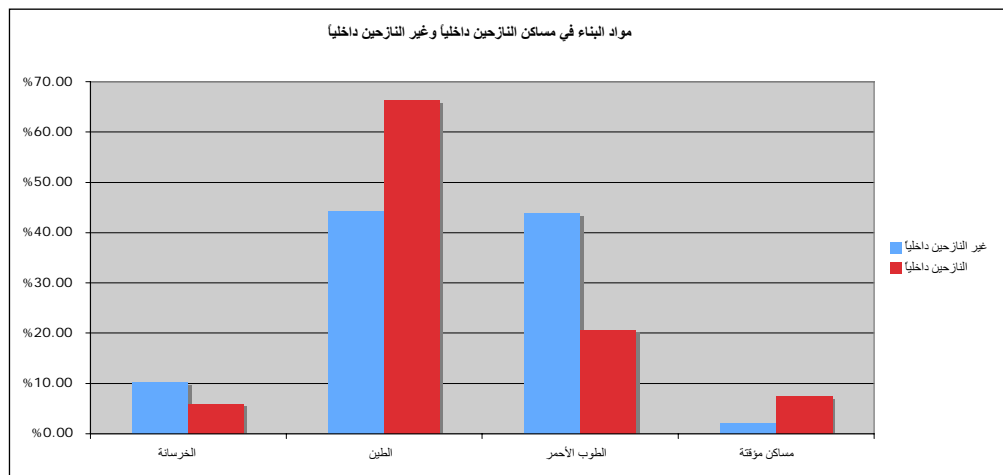
وعندما نعلم إلى تقسيم هذه المحليات إلى مناطق إدارية، نُطالعنا المزيد من التفاوتات. فكما تظهر بيانات الشكل (1-4)، نجد أن كثافة النازحين داخلياً داخل جبل أولياء وأم درمان تتراوح بين 5% و30% بمتوسط قدره 22.6%. وفي أم درمان، تتفاوت كثافة النازحين داخلياً من 10% إلى 57% في منطقة السلام (والقريبة من مخيم النازحين)، وذلك بمتوسط 32.5%. وفي الخرطوم بحري، نجد كثافة أكبر من النازحين داخلياً في منطقة الحاج يوسف (27.5%)، والتي تم إعادة تخطيطها في عام 1998 مع هدم جميع المساكن القائمة فيها. وفي نفس الوقت، نجد أن ما يقرب من 80% من ذوي المساكن المهتمة قد تسلموا قطع أراضٍ، فيما اضطرت نسبة الـ 20% الباقية للانتقال إلى مناطق عشوائية. وفي محلية الخرطوم، والتي عدناها منطقة خالية من النازحين داخلياً، وجدنا عدداً صغيراً من النازحين داخلياً، حيث بلغ قوامهم 10 أفراد من واقع 170 مبحوثاً أو 5.6%.

الشكل (4-1 أ): محل سكني النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً حسب المناطق الإدارية



عندما بحثنا الأنماط السكنية حسب الموطن السابق، وجدنا أن نسبة المبحوثين من دارفور والجنوب والمناطق الثلاث القاطنين في جبل أولياء وأم درمان تزيد عن نسبة القاطنين منهم في المحليتين الأخرتين.

الشكل (2-4) مواد البناء

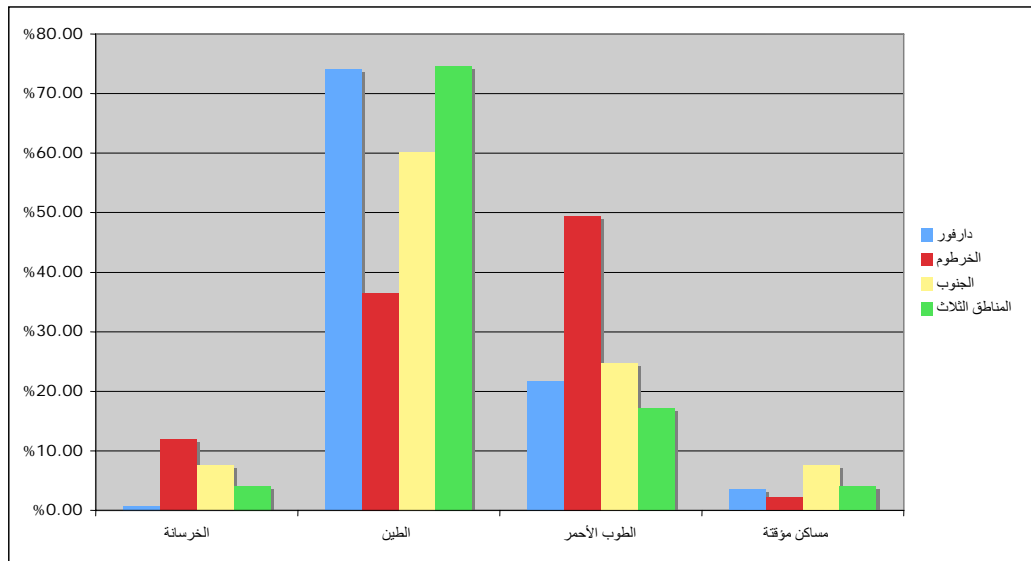


2-4 نوعية المساكن

كانت نسبة أكبر من النازحين داخلياً تقطن في مساكن رديئة النوعية على نحو ما تدلنا عليه طبيعة مواد البناء المستخدمة. وتظهر لنا بيانات الشكل (2-4) أن نسبة كبيرة من النازحين داخلياً كانت تقطن في مبان مؤقتة، ونسبة أقل منهم تقطن في منازل من الخرسانة أو الطوب الأحمر (وهما من مواد البناء المرغوبة والمكلفة، لأنهما أكثر مقاومة لتسرب الماء عن الطين. وتصنع مواد البناء فارقاً مهماً أثناء الموسم الممطر).

وعندما نعلم إلى مضاهاة مواد البناء حسب الموطن السابق، نحصل على تصنيف فنوي نجده في الشكل (4-2أ)، وحيث نجد أن نسبة أقل للغاية من المبحوثين القادمين من الخرطوم/الولاية الشمالية يعيشون في المساكن الطينية أو المساكن المؤقتة، مقارنة بالقادمين من دارفور والجنوب والمناطق الثلاث.

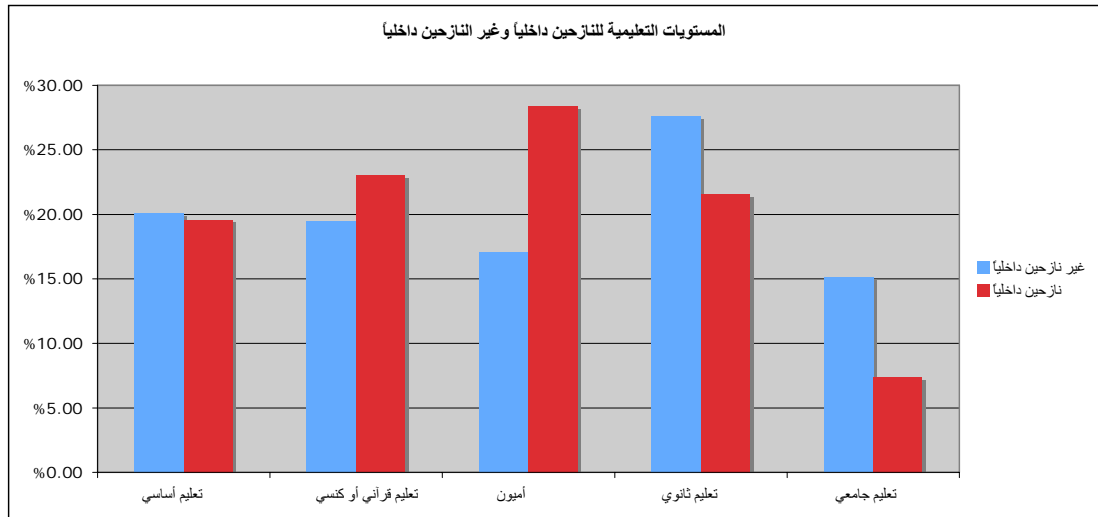
الشكل (4- 2 أ): مواد البناء حسب الموطن السابق



3-4 المستوى التعليمي

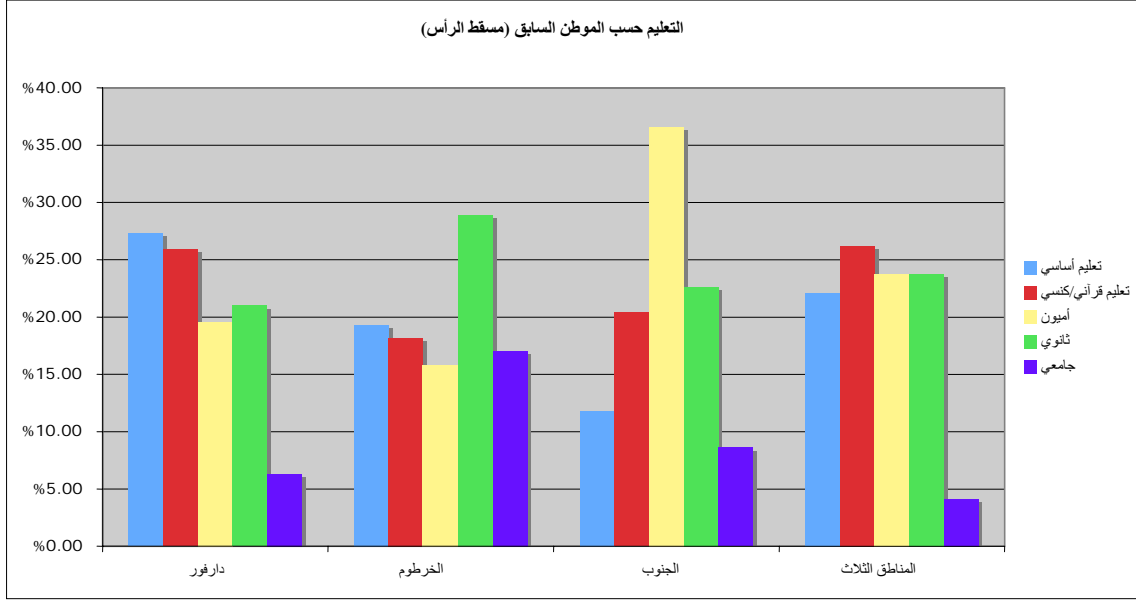
كنا قد وجدنا النازحين داخلياً أقل بشكل كبير في مستواهم التعليمي مقارنة بغير النازحين داخلياً. وكما تظهر لنا بيانات الشكل (3-4)، فإن النسبة الأكبر من النازحين داخلياً هم من الأميين، ونسبة قليلة منهم تتمتع بتعليم ثانوي أو جامعي.

الشكل (3-4): المستويات التعليمية للنازحين داخلياً و غير النازحين داخلياً



ويؤيد هذه النتيجة نتائج بحثنا للتصنيفات التعليمية حسب الموطن السابق. فقد وجدنا علاقة كبيرة بين حجم ما يتمتع به النازح داخلياً من تعليم وبين موطنه السابق لمجيئه للخرطوم. فكما تظهر لنا بيانات الشكل (3-4)، كانت نسبة المتعلمين من النازحين داخلياً القادمين من الخرطوم أو الولاية الشمالية تزيد عن نسبة القادمين منهم من المناطق الأخرى. وكانت نسبة أقل منهم من الأميين فيما كانت نسبة أكبر منهم تتمتع بتعليم جامعي. وكان القادمون من الجنوب هم أصحاب النسبة الأعلى من الأمية (37%). وكان أكثر من ثلثي المبحوثين من دارفور (73%) والجنوب (69%) والمناطق الثلاث (72%) إما أميين أو تلقوا تعليماً أساسياً أو تعليماً في إحدى المدارس الدينية. وبالنسبة لهذه المجموعات الثلاث، نجد أن نسبة أقل من 9% قد تلقت تعليماً جامعياً.

الشكل (4-3): التعليم حسب الموطن السابق



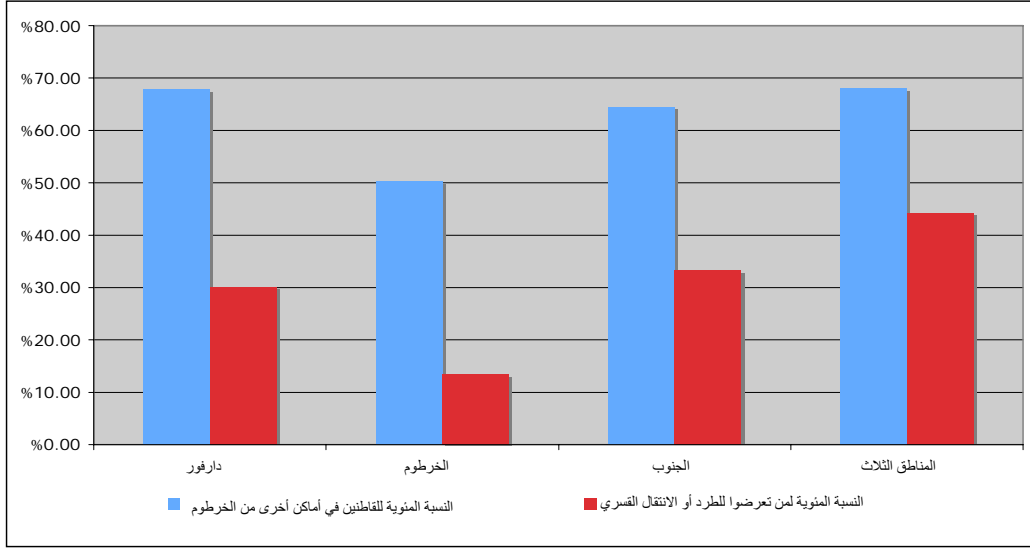
وقد وجدنا أن النسبة الأكبر ممن قدموا لأسباب مرتبطة بالحصول بالتعليم كانوا يتمتعون بأعلى المستويات التعليمية. فكان ما يزيد على نصف (51.4%) من قالوا بأنهم قدموا لأهداف تعليمية يحملون تعليماً جامعياً.

4-4 نمط الانتقال والترحيل القسري في الخرطوم

كانت نسبة كبيرة من مبحوثينا قد سبق لها تغيير موطن إقامتها وتنقلها للإقامة في أماكن مختلفة من الخرطوم، وكان لهذا الانتقال الكثير علاقة كبيرة بالموطن السابق لهؤلاء. فعندما سألنا المبحوثين عما إذا كان قد سبق لهم "العيش في أجزاء أخرى من الخرطوم قبل مجيئهم هنا؟"، ردت نسبة 56% من إجمالي المبحوثين بالإيجاب. وكما تُظهر لنا بيانات الشكل (4-4)، كانت نسبة من تنقلوا للعيش في أماكن أخرى من الخرطوم من القادمين من دارفور والجنوب والمناطق الثلاث تزيد عن نسبة القادمين من الخرطوم/الولاية الشمالية.

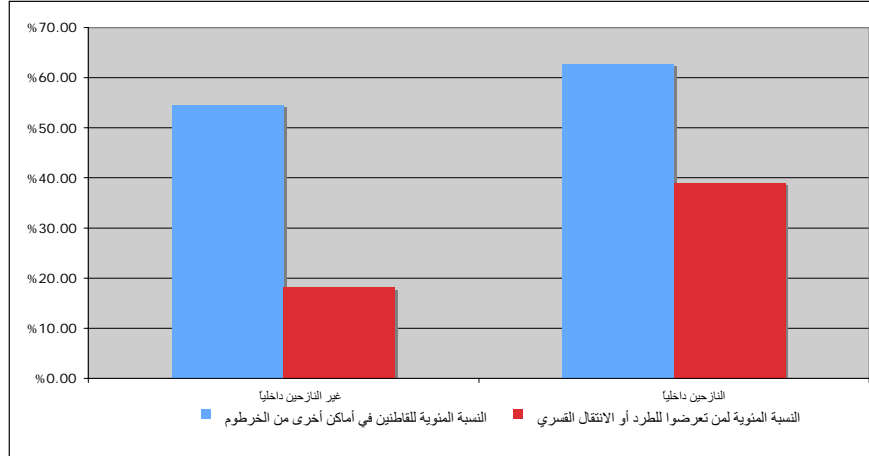
وقد سألنا مبحوثينا عما إذا كان قد سبق لهم التعرض للقسر على الانتقال أو الطرد منذ مجيئهم إلى الخرطوم، فأجاب 212 مبحوثاً (بنسبة 21.6%) بالإيجاب. وقد عانى القادمون من المناطق الثلاث أعلى نسبة من عمليات الترحيل القسرية، فيما عانى القادمون من الخرطوم/الولاية الشمالية النسبة الأقل. وفي حين كان المنتمون للجنوب يشكلون 18% من العينة، نجد أنهم شكلوا 33% من أولئك الذين قسروا على الانتقال، وفي حين كان المنتمون للخرطوم بالإضافة إلى الشمال يشكلون 58% من العينة، إلا أنهم شكلوا فقط نسبة 39% ممن قسروا على الانتقال.

الشكل (4-4): نمط الانتقال والترحيل القسري في الخرطوم



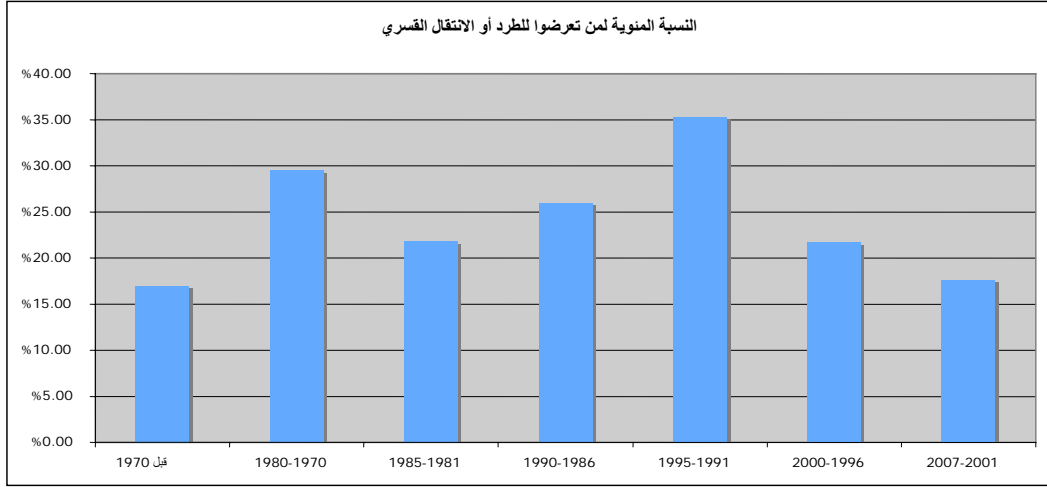
كما تظهر لنا بيانات الشكل (4-4)، كانت النسبة الأكبر من النازحين داخلياً قد تنقلت للعيش في أماكن أخرى في الخرطوم (62% مقارنة بنسبة 53% من غير النازحين)، أو قسرت على الانتقال لأماكن أخرى (39% مقارنة بنسبة 18% من غير النازحين).

الشكل (4-4): الانتقال في الخرطوم (للنازحين داخلياً في مقابل غير النازحين داخلياً)



جاءت تجربة الترحيل القسري مرتبطة بشكل كبير بفترة القدوم إلى الخرطوم. فكما تظهر بيانات الشكل (4-4ب)، كان من قدموا إلى الخرطوم فيما بين عامي 1991 و 1995 هم الأكثر تعرضاً للقسر على الانتقال أو الطرد عن قدموا في السنوات الخمس السابقة أو التالية لهذه الفترة.

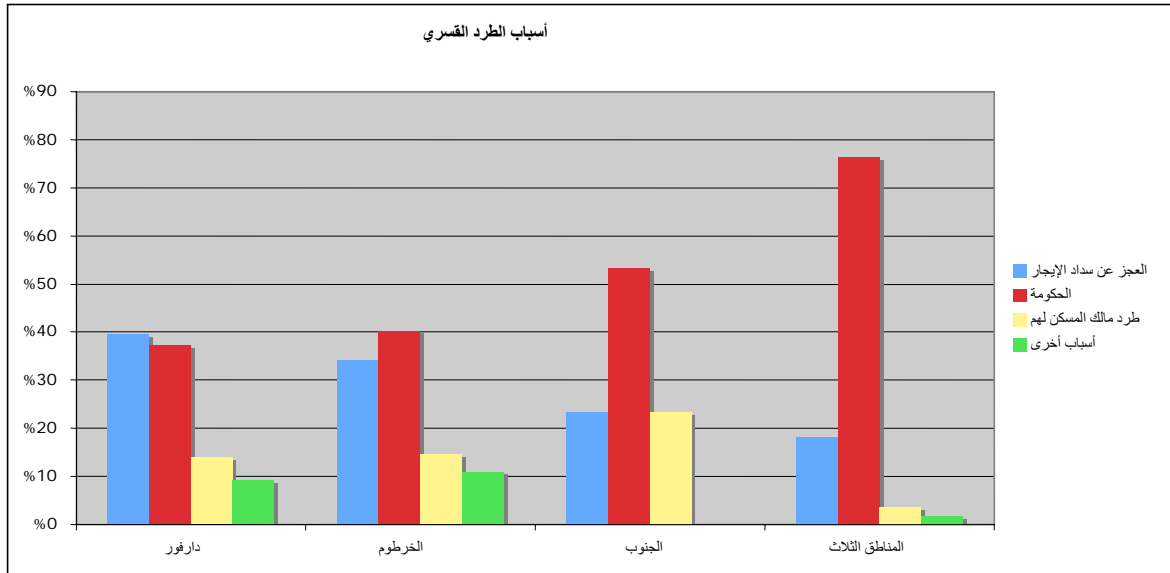
الشكل (4-4ب): تجربة النزوح أو الطرد القسري، حسب فترة المجيء للخرطوم



كان المبحوثون من الخرطوم/الولاية الشمالية هم الأقل معاناة للقسر على الانتقال، فيما كان المبحوثون من الجنوب والمناطق الثلاث هم الأكثر معاناة لذلك.

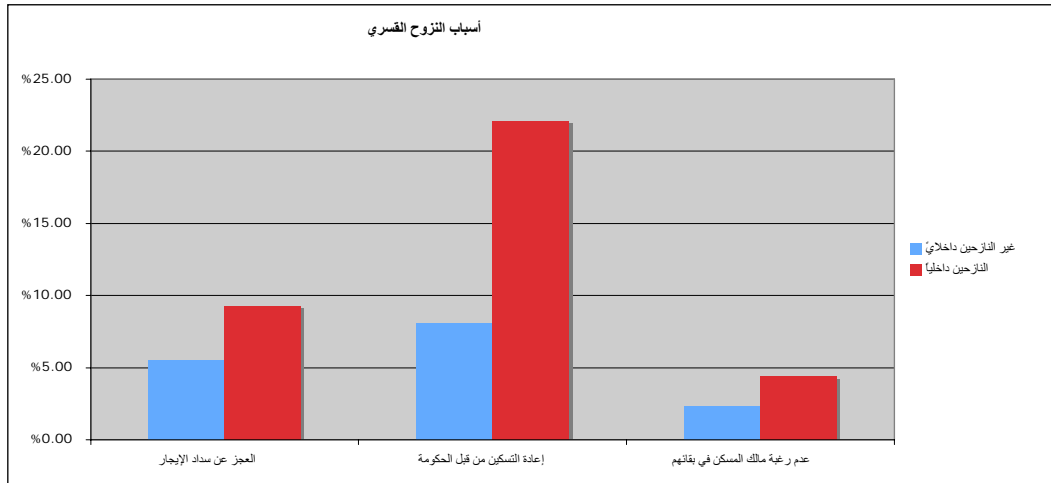
وكانت الأسباب التي ساقوها للطرد كالاتي. من بين المبحوثين الذين قالوا أنهم أُجبروا على الانتقال، عجز 62 مبحوثاً (بنسبة 30%) عن سداد قيمة الإيجار، وقال 107 مبحوثاً (51%) بأنهم خضعوا لعملية إعادة تسكين حكومية، فيما قال 27 مبحوثاً (13%) بأن مالك المنزل طلب منهم مغادرته. وكانت هناك علاقة كبيرة بين الموطن السابق وبين احتمالات التعرض لعمليات إعادة التسكين الحكومية. وكما تظهر لنا بيانات الشكل (4-4ج)، نجد أن 76% من القادمين من المناطق الثلاث و 53% من القادمين من الجنوب قالوا بأن السبب كان هو إعادة التسكين الحكومي، وذلك مقارنة بنسبة 40% من الخرطوم/الولاية الشمالية و 38% من دارفور.

الشكل (4-4ج): أسباب الطرد القسري حسب الموطن السابق



وعندما نعدم إلى مقارنة النازحين داخلياً بغير النازحين داخلياً حسب ما سبق من أسباب للطرد القسري، وذلك على نحو ما يظهر في الشكل (4-4د)، يتضح لنا أن نسبة كبيرة من النازحين داخلياً كانت قد تعرضت للطرد بسبب برامج إعادة التسكين الحكومية، كما أن نسبة كبيرة أيضاً قد تعرضت للطرد بسبب عجزها عن سداد الإيجار أو لأن المالك لم يعد يرغب في بقاءهم في مسكنه.

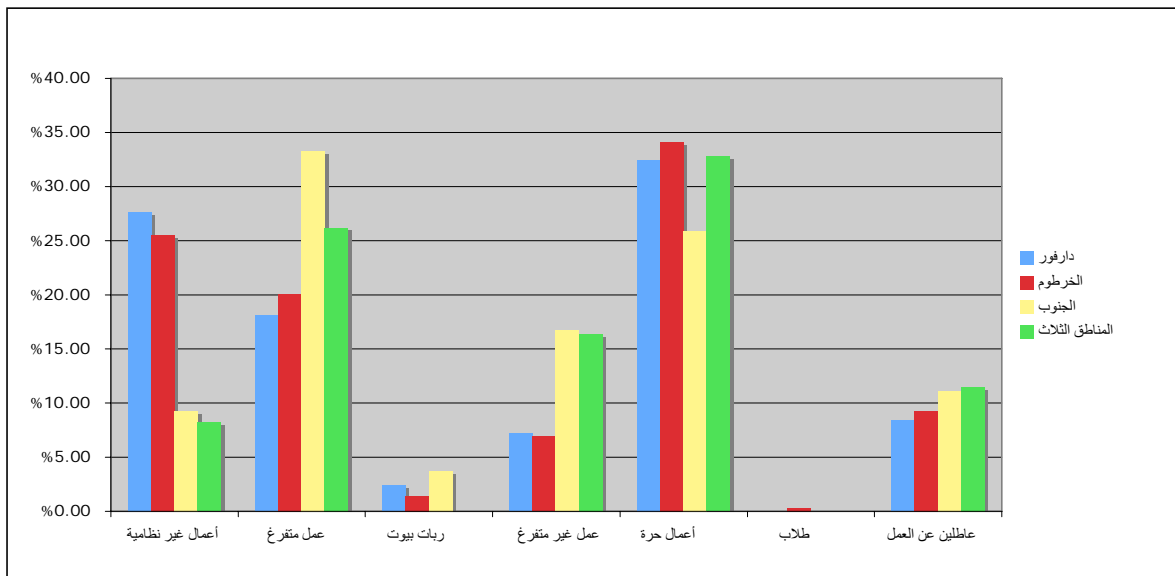
الشكل (4-4د): أسباب الطرد بالنسبة للنازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً .



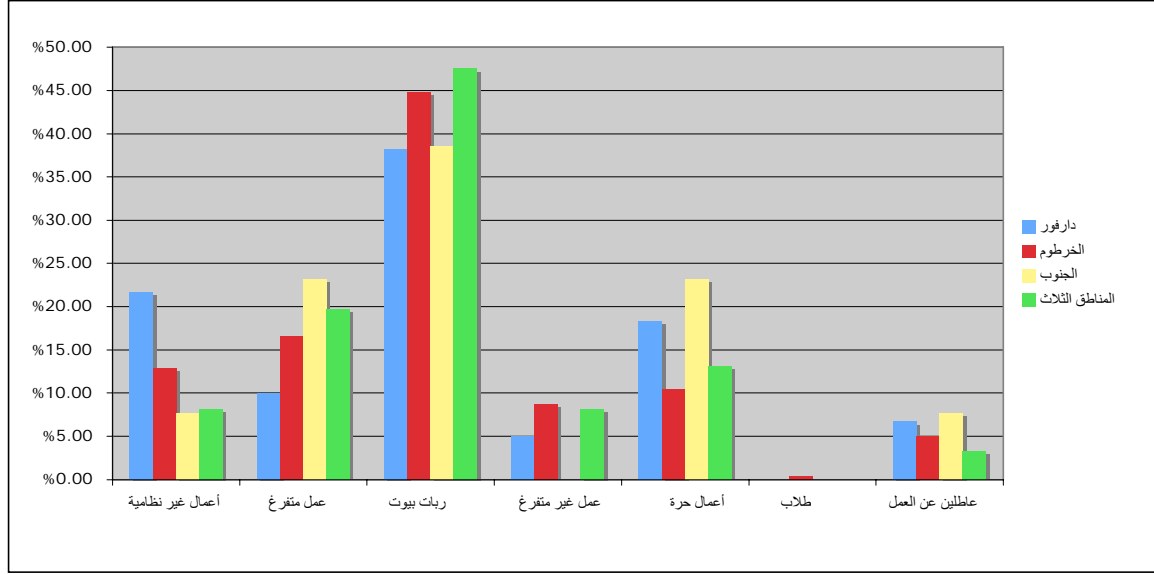
4-5 العمل

كان التفاوت في نمط العمل لدى مبحوثينا يأتي بشكل أكثر تمايزاً حسب الجنس عنه حسب الموطن السابق، وذلك كما يظهر من الشكلين (4-4) و (4-5)، وكان لدى الرجال والنساء أنماط عمل كبيرة الاختلاف، مع كون النسبة العظمى من النساء القادمات من كافة الموطن السابقة من ربات البيوت. وكانت فئة العمل الأكثر شيوعاً بين كافة الرجال هي العمل الحر، عدا القادمين من الجنوب ممكن كانت نسبة كبيرة منهم تعمل في وظائف متفرغة. وكان الرجال القادمون من الجنوب والمناطق الثلاث أكثر اشتغالاً بوظائف متفرغة عن الرجال القادمين من دارفور أو الخرطوم.

الشكل (4-5أ): توزيع عمل الرجال حسب الموطن السابق



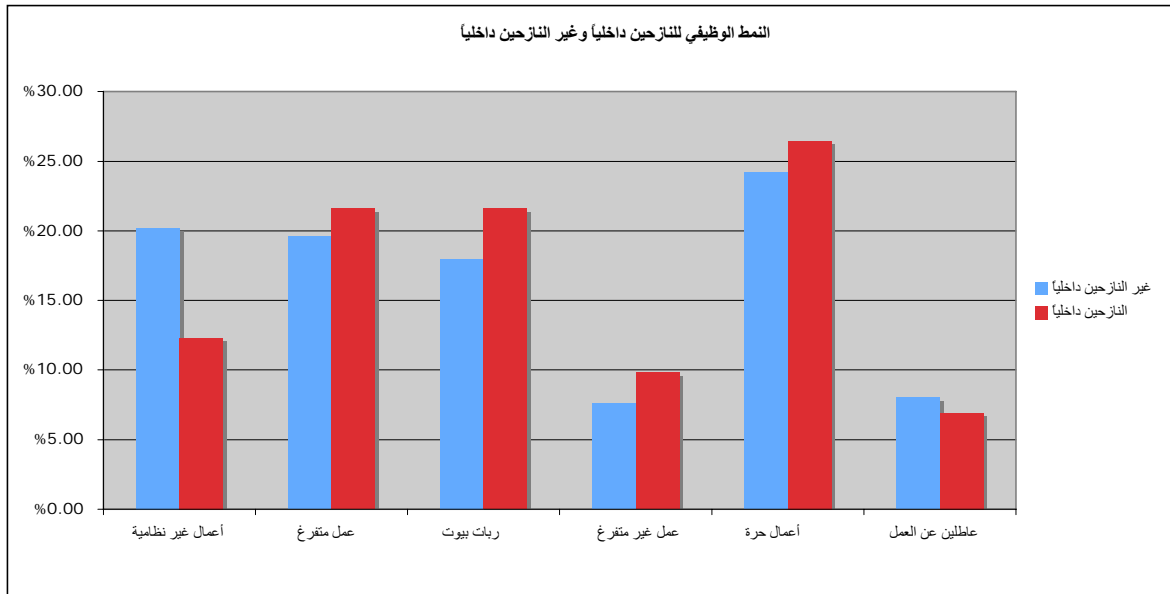
الشكل (4-5ب): عمل النساء حسب الموطن السابق



يظهر الشكل (4-5ج) عدم وجود فوارق مهمة بين النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً فيما يتعلق بأوضاعهم من ناحية العمل، فلم يكن النازحون داخلياً بأقل معاناة مع البطالة عن غير النازحين داخلياً (وذلك بنسبة 7-8%)، وكلتا الفئتين أبدتا مستويات متماثلة من العمل غير المتفرغ والعمل المتفرغ، وذلك بالرغم من أن النازحين داخلياً كانوا على نحو طفيف أقل اشتغالا في الوظائف غير النظامية.

ورغم ذلك، فإن مسحنا لم يبحث أنواع الوظائف التي يعمل بها مبحوثونا أو مستويات الأجور التي يتقاضونها. وكان باحثون آخرون قد أبلغوا أن الجنوبيين على الأقل كانوا يُستغلون غالباً كعمالة رخيصة في الخرطوم. فإذا كانت هذه المعلومة صحيحة، فإن نتائج بحثنا التي تقول بأن كلا من النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً يقعان على نفس المستوى الوظيفي قد تخفي ورائها أشكالاً أكثر عمقا من التمييز في الوظائف. ويمكن بحث هذا الأمر من خلال إجراء المزيد من الأبحاث، خاصة باستخدام المناهج النوعية التي يمكنها أن تبحث قضايا الأجور والتمييز في الوظائف.

الشكل (4-5ج): النمط الوظيفي للنازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً

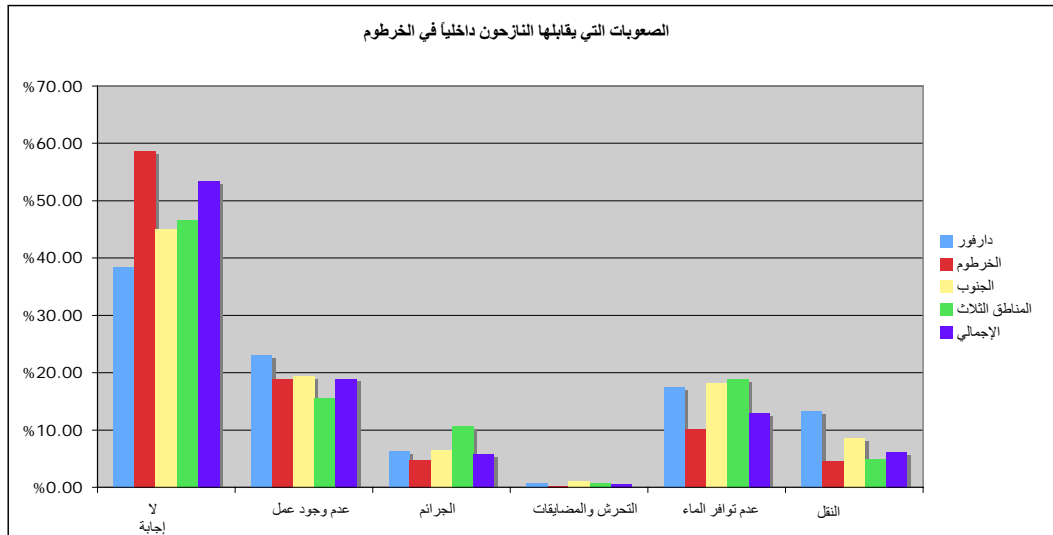


كما هو متوقع، جاء العمل مرتبطاً ارتباطاً مرتفعاً بالمستوى التعليمي، حيث كانت نسبة كبيرة من المتمتعين بالتعليم الثانوي أو الجامعي تعمل في وظائف متفرغة أو وظائف حرة، فيما كان الأميون أو المكتفون بالمستوى الأساسي من التعليم إما ربات بيوت أو موظفين في وظائف غير نظامية.

4-6 الصعوبات التي يقابلها النازحون داخلياً في الخرطوم

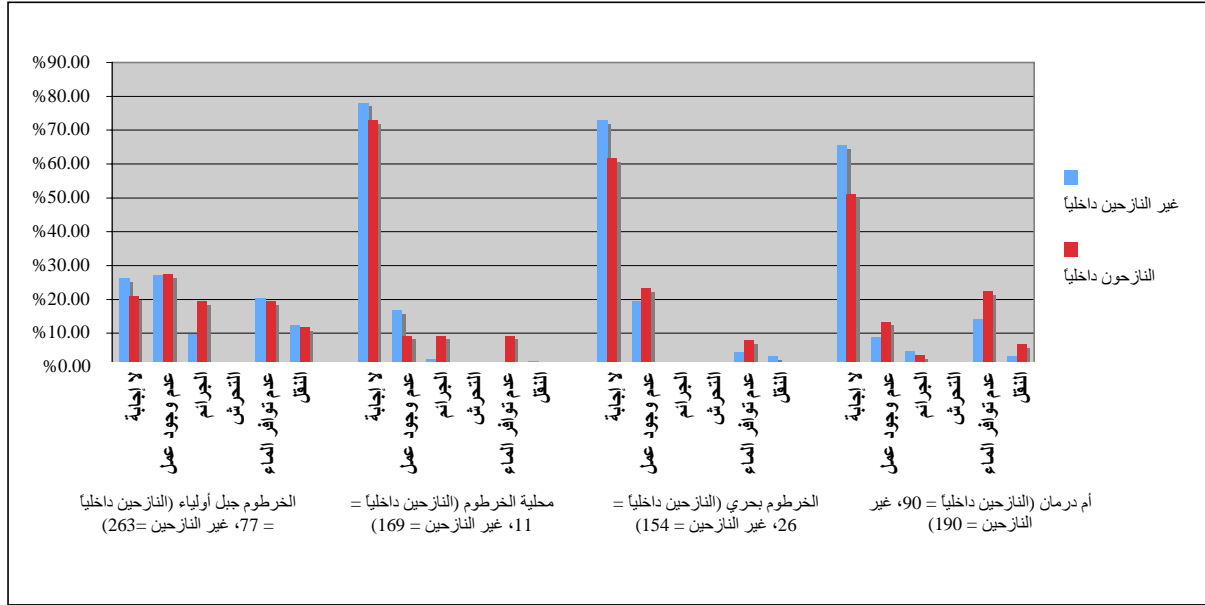
توجهنا للمبحوثين بسؤال عن الصعوبات التي كانوا يقابلونها في الخرطوم. وإجمالاً، لم يجب أكثر من نصفهم (54%) عن سؤالنا، وهو ما يدلنا على أن المبحوثين كانوا ممانعين للتحديث في هذه المسائل أمام القائمين على إجراء المسح، وذلك ربما لأسباب من خوفهم الشخصي على سلامتهم. وقد ذكر 19% من الباقين أن الصعوبات التي كانوا يقابلونها كانت تتعلق بإيجاد وظيفة، وعدم الحصول على احتياجاتهم من الماء (13%) وغياب الأمن (من ناحية وجود الجرائم) (6%) وصعوبات في وسائل النقل (6%). وذكرت نسبة ضئيلة منهم (أقل من 2%) وجود مشاكل تحرش من قبل السلطات أو مشاكل في معاملة المجتمع لهم. وكما يُظهر لنا الشكل (4-6أ)، كانت معاناة هذه الصعوبات تتفاوت إلى حد ما من مبحوث لآخر حسب موطنه السابق، بيد أنه لم تكن هناك أي علاقات مهمة إحصائياً بين الصعوبات وبين الموطن السابق.

الشكل (4-6 أ): الصعوبات التي يقابلها النازحون داخلياً في الخرطوم



يتفاوت نوع ومدى الصعوبات التي عاناها المقيمون في الخرطوم قِياماً على موقعهم في محلية الخرطوم، وذلك على النحو الذي يصفه الشكل (4-6ب). ففي كل محلية، كان النازحون وغير النازحون يعانون في الغالب نفس نوعية المشكلات – بالرغم من أننا نجد في محلية الخرطوم والخرطوم بحري أعداداً صغيرة للغاية من النازحين داخلياً، لذا فمن الصعوبة بمكان مضاهاة تجربتهم إحصائياً. وفي جبل أولياء، كان النازحون داخلياً أكثر معاناة من الجرائم، بيد أنه من نواح أخرى، كانت تجربتهم تختلف اختلافاً طفيفاً عن غير النازحين داخلياً. وفي أم درمان، كان النازحون داخلياً أكثر معاناة لمشاكل إيجاد الوظيفة والحصول على الماء وفي النقل، ولكنهم كانوا أقل معاناة من غير النازحين داخلياً في الإبلاغ عن مشاكل في التعرض لجرائم.

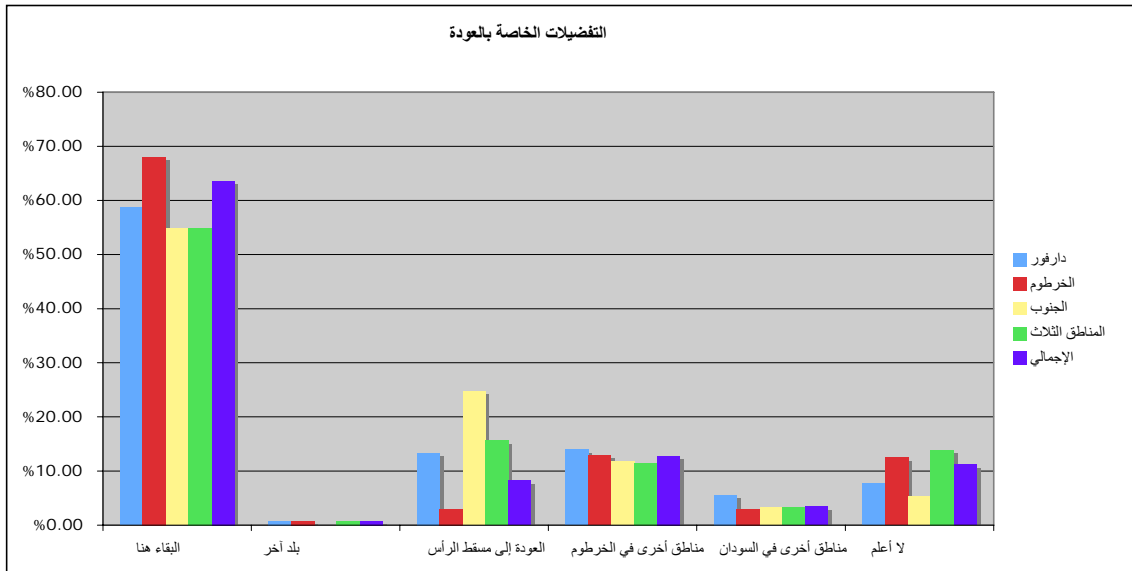
الشكل (4-6ب): الصعوبات التي يقابلها النازحون داخلياً/غير النازحين داخلياً حسب الموقع داخل الخرطوم



7-4 نية البقاء في الخرطوم

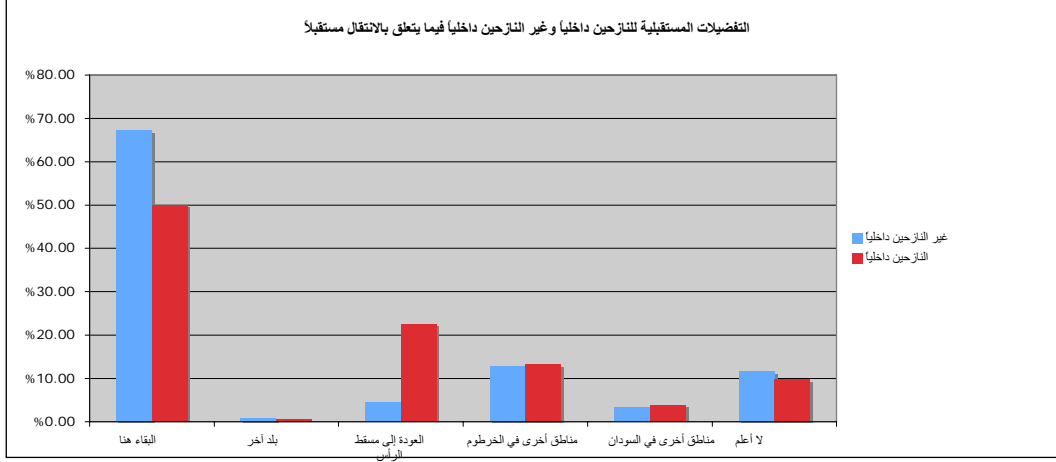
توجهنا للمبحوثين بسؤال عما إذا كانوا ينوون البقاء في الخرطوم أم ينوون الانتقال إلى موقع آخر، بما في ذلك العودة إلى مسقط رأسهم، وقد أجاب على هذا السؤال 972 مبحوثاً (99%). وكما تظهر لنا بيانات الشكل (4-7أ)، قال معظم المبحوثين (65%) بأنهم ينوون البقاء في الخرطوم، إما في محال إقامتهم الحالية أو في مكان آخر في ربوع العاصمة. وفي سؤال المتابعة الذي ألقى عليهم "إلى أين تودون الذهاب والإقامة إذا وانتكم القدرة على الانتقال؟"، ذكر 246 مبحوثاً (25%) الأماكن المفضلة لكل منهم، مع قول أكثر من 10% بأن لديهم رغبة في الذهاب إلى مكان آخر في الخرطوم. وقالت نسبة صغيرة نسبياً بأنهم تريد العودة إلى مسقط رأسها وذلك بالنسبة الآتية: 25% من الجنوب و 15% من المناطق الثلاث و 12% من دارفور.

الشكل (7-4 أ): التفضيلات الخاصة بالذهاب إلى مكان آخر أو بالبقاء في الخرطوم



وكما تظهر لنا بيانات الشكل (4-7ب)، كان النازحون داخلياً مختلفين بشكل ملحوظ عن غير النازحين داخلياً من حيث نيتهم في البقاء في الخرطوم. حيث عبرت نسبة 50% من النازحين داخلياً عن نيتهم في البقاء في الخرطوم، مقارنة بنسبة 68% من غير النازحين داخلياً. ورغم ذلك، فلم يعبر سوى 22% فقط من النازحين داخلياً عن رغبتهم في "العودة إلى مسقط رأسهم". ومن لم يرغب في البقاء منهم كان يريد الذهاب إلى مكان آخر في الخرطوم أو السودان، أو لم يستقر بعد على أين يمكنه الذهاب.

الشكل (7-4 ب): تفضيلات النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً فيما يتعلق بالانتقال مستقبلاً



وإجمالاً، وعند مقارنة تجربة كل من النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً فيما يتعلق بالمعيشة في الخرطوم، نلمس بعض الفوارق الواضحة في بعض المناحي، وفوارق ضئيلة في مناح أخرى. فقد كانت هناك فوارق واضحة فيما يتعلق بالوضع المعيشي، حيث كان النازحون داخلياً أكثر تركيزاً في محليات جبل أولياء وأم درمان الأكثر فقراً، وكانوا أكثر سكنى في المساكن المؤقتة أو المساكن الطينية. وكان النازحون داخلياً أقل تعليماً عن غير النازحين داخلياً، وأكثر انتقالاً عن غير النازحين داخلياً، أي أنهم كانوا أكثر انتقالاً للعيش في أرجاء عدة من الخرطوم. كذلك فقد كان النازحون داخلياً أكثر معاناة للقسر على الانتقال أو الطرد، خاصة بسبب برامج إعادة التسيكن الحكومية، بيد أنه كان إلى جوار ذلك سبب آخر هو العجز عن سداد الإيجار أو عدم رغبة مالك المسكن في بقاءهم في مسكنه. وكان النازحون داخلياً أقل رغبة في البقاء في الخرطوم عن غير النازحين داخلياً. ومن بين النازحين داخلياً، عبرت نسبة 50% من النازحين داخلياً عن نيتها في البقاء في الخرطوم، مقارنة بنسبة 68% من غير النازحين داخلياً. ورغم ذلك، فلم يعبر سوى 22% فقط من النازحين داخلياً عن رغبتهم في "العودة إلى مسقط رأسهم". ومن لم يرغب في البقاء منهم كان يريد الذهاب إلى مكان آخر في الخرطوم أو السودان، أو لم يستقر بعد على أين يمكنه الذهاب.

ولم يتسن للمسح الذي أجريناه أن يبحث بشكل أكثر شمولاً بعض القضايا الرئيسية مثل العمل أو المشاكل التي يعانيها النازحون داخلياً. بيد أن مصادر وأبحاث أخرى قد ذكرت أن النازحين داخلياً يعانون من التمييز في الوظائف والأجور. وقد وجهنا سؤالاً واحداً عما إذا كان المبحوث يعمل بوظيفة متفرغة أو غير متفرغة أو وظيفة غير نظامية، فكشفت لنا الإجابات عن فوارق قليلة نسبياً بين النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً في هذا الخصوص. بيد أن هذا السؤال لم يتح لنا الخروج بوصف تصنيفي دقيق لأنماط عمل النازحين داخلياً. ذلك أن صياغة السؤال لم تأت موفقة وفتحت الباب أمام تداخل التصنيفات (فقد يشير أحد المبحوثين على سبيل المثال إلى وظيفته بأنها غير نظامية، فيما قد يشير مبحوث آخر إلى نفس الوظيفة باعتبارها وظيفة غير متفرغة). كذلك فإننا لم نبحث أنواع العمل أو مستويات الأجور. وينبغي على المسوح التصنيفية المستقبلية للنازحين داخلياً أن تبحث موضوع العمل بشكل أكثر شمولية.

وإجمالاً، تشير نتائج المسح الذي أجريناه على أن المبحوثين كان أقرب للاختلاف فيما بينهم تبعاً للمحلية التي يقطنون به عنه تبعاً لتصنيفهم كنازحين داخلياً من عدمه. ورغم ذلك، فإن هناك الكثير من المؤشرات الدالة على أن النازحين داخلياً كانوا يعانون أوضاعاً أكثر سوءاً في كثير من المناحي، فقد كانوا الأكثر معاناة من الجرائم والأكثر معاناة في إيجاد عمل والحصول على الماء والانتفاع بوسائل النقل. كذلك فقد وجد مسحنا أن النازحين داخلياً كانوا أكثر افتقاراً للحول والقوة عن غير النازحين داخلياً فيما يتعلق بعدد من مقاييس الحماية الأساسية، خاصة التعرض لغائلة برامج إعادة التسيكن الحكومية. ولا تسمح بنية وتصميم المسح للمبحوثين بالكشف عن مشاكلهم بشكل أكثر استفاضة، بيد أن الدراسات النوعية (تميزاً لها عن الدراسات الكمية) في هذا الخصوص سوف تكون أقدر على الأرجح على سير أغوار هذه القضايا الشائكة.

وعلى ضوء الفوارق الطفيفة بين النازحين داخلياً وبين فقراء الحضر الذين يعيشون وسطهم، ما تداعيات هذه الفوارق على البرامج المستهدفة للنازحين داخلياً؟ لقد بدأنا حديثنا بالقول بأنه إذا لم تكن هناك أي اختلافات كبيرة بين النازحين داخلياً وغير النازحين داخلياً من حيث الأوضاع المعيشية والتمتع بالأمن والحماية، فلا يوجد ما يمكن أن يبرر الإقدام على توفير مساعدات خاصة للنازحين داخلياً. وقد يتطلب الأمر موازنة البرامج المستهدفة لتخفيف أوضاع الفقر لضمان تغطية هذه البرامج للنازحين داخلياً، بيد أنه لا ينبغي أن تستهدف مثل هذه البرامج النازحين داخلياً فقط. ويجب أن تُبذل جهود خاصة لمساعدة النازحين داخلياً على استعادة مستندات هويتهم المفقودة، ذلك أن غياب هذه المستندات يجعل النازحين في وضع سيء من الحرمان اقتصادياً، ويجعلهم أكثر عرضة للإيذاء.

الملاحق

الملحق (أ) : تكرارية الانتماءات لأفراد عينة المسح

النسبة المئوية	عدد المبحوثين	القبيلة/المجموعة العرقية
11	108	النوبة
10.9	107	الجعليين
5.7	56	الفور
5.6	55	الداقلة
4.9	48	الدينكا
4.8	47	الشايقية
3.3	32	المسيرة
2.9	28	الهاوسا
2.8	27	المحس
2.7	26	الكواهلة
2.3	23	بارغو
1.8	18	البديري
1.8	18	الرزقات
1.6	16	الحفاري
1.6	16	المسلمية
1.5	15	الحسانية
1.5	15	الهورا
1.4	14	بوثاني
1.3	13	الجموعية
1.3	13	الجوامعة
1.2	12	دار حامد
1.2	12	المغاربية
1.2	12	الرباطاب
1.2	12	التعايشة
1.1	11	البرنو
1	10	فلانة
0.9	9	الكنانة
0.9	9	المصاليط
0.9	9	الصلحاب
0.9	9	الزغاوة
0.8	8	بنو هلبة
0.8	8	داجو
0.8	8	الهبانية
0.8	8	الحمير
0.8	8	الثللك
0.7	7	اليساطاب
0.7	7	الرفاع
0.6	6	النوير
0.6	6	السلامات

0.6	6	الشويحات
0.6	6	تامة
0.5	5	العراكي
0.5	5	تتجور
0.4	4	المجائين
0.3	3	الأمهرة
0.3	3	اليطاحين
0.3	3	المعاليا
0.3	3	الرشيدي
0.2	2	العديلاب
0.2	2	القوز
0.2	2	البجارة
0.2	2	الباريا
0.2	2	باري
0.2	2	البرتي
0.2	2	البلالي
0.2	2	الفونج
0.2	2	الجميري
0.2	2	الكياشي
0.2	2	المناصر
0.2	2	المحاريت
0.2	2	المهاري
0.2	2	أم عرب
0.2	2	الرقابية
0.2	2	سداب
0.2	2	الشكرية
0.2	2	الزاندي
0.1	1	العبادة
0.1	1	أدوك
0.1	1	الجبال
0.1	1	الأشولي
0.1	1	أولاد راشد
0.1	1	البلاندي
0.1	1	البانجو
0.1	1	بني عامر
0.1	1	بني مرة
0.1	1	بني سليم
0.1	1	بني فضول
0.1	1	البربري
0.1	1	البلندة
0.1	1	البرون
0.1	1	أقباط
0.1	1	الدليب
0.1	1	الدويحات
0.1	1	أثيوبيين
0.1	1	الفوجلو
0.1	1	الجماز
0.1	1	الجوران
0.1	1	الهندوة

النزوح الداخلي للمناطق الحضرية: الدراسة التوصيفية المشتركة بين مركز رصد النزوح الداخلي وجامعة تافنس. الخرطوم، السودان: الحالة الأولى
جاكوبسين بالتعاون مع مركز رصد النزوح الداخلي

0.1	1	كارا
0.1	1	لاتوكا
0.1	1	لوغيت
0.1	1	مادي
0.1	1	المهادي
0.1	1	الميما
0.1	1	الرقاريق
0.1	1	صيدا
0.1	1	توغالي
99	971	الإجمالي

الملحق (ب) : توزيع المبحوثين ضمن محليات الخرطوم الأربعة، حسب الموطن السابق

الإجمالي	المناطق الثلاث	الجنوب	الخرطوم	دارفور	الوحدة الإدارية	المحلية
115	24	6	46	38	النصر	الخرطوم (جبل أولياء)
102	12	5	73	12	الأزهري	
19	2		17		جبل أولياء	
104	6	20	60	18	الكلكلة	
340	44	31	196	68	الإجمالي	
%100	%13	%9	%57.6	%20	النسبة المئوية في المحلية	
20		1	15	1	الخرطوم	محلية الخرطوم
60		6	49		الخرطوم شرق	
20	1	1	16	2	الخرطوم غرب	
20	1		17	2	محلية الخرطوم	
20	3		16	1	الصحافة	
40		1	35	2	الشهداء	
180	5	9	148	8	الإجمالي	
	%2.8	%5	%82.2	%4.4		
80	20	6	29	24	الحاج يوسف	الخرطوم بحري
100	3	3	92	1	شرق النيل	
180	23	9	121	25	الإجمالي	
%100	%12.8	%5	%67.2	%13.9		
100	9	2	65	22	العمير	أم درمان
80	8	16	46	10	البجاء	
100	33	26	30	10	السلام	
280	50	44	141	42	الإجمالي	
%100	%17.9	%15.7	%50.4	%15		